

محمد الجوادي

محمد محمود باشا

وبناء دولة الأقلية







هذا الكتاب

يكان هذا الكتاب حين انتهيت من تأليفه (للمرة الأولى) فى صيف 2011 فى ستة أمثال حجمه الذى يصدر فيه اليوم، ولأسباب كثيرة فقد آثرت أن اختصره إلى هذه الصورة التى يراها القارئ، وأن ألجأ فيه إلى تكنيك جديد فى كتابة السير السياسية على هيئة مونولوج طويل متصل وإن كان بالإمكان أن ينقسم هذا المونولوج موضوعيا وتنظيميا وتحريريا إلى فصول متتالية، على نحو ما فعلت، ولهذا يرى القارئ فقرات الكتاب متصلة الترقيم ومنفصلة الأبواب.

وقد دعانى هذا الأسلوب المتأثر بأحاديث الشاشة الصغيرة إلى أن أحذف كثيرا من الاستشهادات والروايات والرؤى وتحليل التناقضات مكتفيا بما يمكن تسميته بالمصادر الأصلية-الأصيلة (وهذان الوصفان ليسا متطابقين) التى استقى منها التالون أحكامهم وتحليلاتهم واستنتاجاتهم.



محمد محمود باشا

وبناء دولة الأقلية

الطبعة الأولى
١٤٣٥هـ - ٢٠١٤م



٩٧ شارع المنتزه - ميدان ألف مسكن - مصر الجديدة
تليفون وفاكس : ٢٦٣٧٣٢٧٢ ــ ٢٦٣٧٤٢٧٣
٠١٠٠١٦٣٣٧١٨
Email: <shoroukintl@hotmail.com>
http://shoroukintl.com

د. محمد الجوادى

محمد محمود باشا
وبناء دولة الأقلية



البرنامج الوطنى لدار الكتب المصرية
الفهرسة أثناء النشر
(بطاقة فهرسة)
إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية (إدارة الشئون الفنية)

الجوادى، محمد.
محمد محمود باشا وبناء دولة الأقلية/ محمد الجوادى.
ط١ . ـ القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ٢٠١٤م.
١٠٤ص؛ ٢٤سم.
تدمك 9-125-701-977-978
١ ـ محمد محمود باشا، محمد بن محمود سليمان بن عبد العال بن عثمان بن نصر بن حسب النبى، ١٨٧٧ ـ ١٩٤١.
٢ ـ السياسيون المصريون.
أ ـ العنوان ٩٢٣,٢٦٢

رقم الإيداع ٢٢٠٢٧/ ٢٠١٤م
الترقيم الدولى I.S.B.N. 978 - 977 - 701 - 125 - 9

إهــــداء

إلى الأخوين الكريمين

الدكتور هانى وائل منصور فهمى

والدكتورة هبة محمد حامد شاكر

المحتويات

هذا الكتاب

(١)

كان هذا الكتاب حين انتهيت من تأليفه (للمرة الأولى) فى صيف ٢٠١١ فى ستة أمثال حجمه الذى يصدر فيه اليوم، ولأسباب كثيرة فقد آثرت أن اختصره إلى هذه الصورة التى يراها القارئ، وأن ألجأ فيه إلى تكنيك جديد فى كتابة السير السياسية على هيئة مونولوج طويل متصل وإن كان بالإمكان أن ينقسم هذا المونولوج موضوعيا وتنظيميا وتحريريا إلى فصول متتالية، على نحو ما فعلت، ولهذا يرى القارئ فقرات الكتاب متصلة الترقيم ومنفصلة الأبواب.

وقد دعانى هذا الأسلوب المتأثر بأحاديث الشاشة الصغيرة إلى أن أحذف كثيرا من الاستشهادات والروايات والرؤى وتحليل التناقضات مكتفيا بما يمكن تسميته بالمصادر الأصلية-الأصيلة (وهذان الوصفان ليسا متطابقين) التى استقى منها التالون أحكامهم وتحليلاتهم واستنتاجاتهم.

والحق أن الحرص على الاختصار بهذه الطريقة أجهدنى بأكثر مما أسعدنى، وربما أظهرنى متحاملا على محمد محمود باشا ومتعالما بما لم يعلمه، لكنه فى الواقع أنصف محمد محمود بما لا يمكن لأحد أن يتصوره، وهو دليل على أن النظرة الكلية تحقق من الإنصاف أكثر مما تحققه مجموع الرؤى التحليلية.

(٢)

ولست بمستطيع أن أغفل الإشارة إلى أن أسلوبى ومنهجى فى هذا الكتاب لا يختلفان عن أسلوبى ومنهجى فى كتبى السابقة عن أعلام الحقبة الليبرالية (النحاس وصدقى وعثمان محرم وإبراهيم عبد الهادى) حتى وإن اختلفت عاطفتى ورؤاى.

وخلاصة قولى فى محمد محمود أنى أحب ما يحبه عقله، وما تمثله تجربته ولكنى أتحفظ على بعض ما كانت تحبه نفسه، وبعض ما كان يحبه قلبه. وعلى كل الأحوال فإنه فى رأيى رجل عظيم وسياسى متميز ما فى ذلك شك.

وعلى سبيل المثال فإنى ألخص موقف محمد محمود من قضية الديموقراطية فى أنه كان يحترمها لكنه لم يكن يحبها وقد تحولت الكراهية إلى تصرفات تدل فى جوهرها على ازدراء للديمقراطية ونتائجها وثمارها.

وعلى سبيل المثال أيضًا فإنى أذهب إلى أن حبه للحياة الحزبية بتجلياتها المتناقضة كان يفوق حب كل معاصريه لهذه الحياة فقد كان رجلا حزبيا من الطراز الأول، بل إنه النموذج الأبرز للزعيم الحزبى فى نطاق الأقلية على نحو ما يشير العنوان الذى آثرته لهذا الكتاب.

نكرر هنا ما نحن مؤمنون به من أن محمد محمود كان هو صاحب السابقة الأولى فى تزوير الانتخابات البرلمانية فى مصر، وهو ما اتبعته أنظمة وحكومات عديدة بعدئذ!

كذلك فقد كان محمد محمود هو صاحب فكرة تجزئة الانتخابات من أجل تمكين حكومة الأقلية من فرض إرادتها، وهى الفكرة التى لاتزال بمثابة صمام شر يساعد الديكتاتورية على التحكم فى مسار الانتخابات.

وقد كانت أبرز إنجازاته المالية فى مجال الضرائب. فقد قدمت وزارته إلى البرلمان مشروعات قوانين الضرائب التى أصبحت بعد إقرارها بمثابة المكون الجوهرى فى النظام الضرائبى الحديث، وكانت الضرائب قبلها مقصورة على العقارات دون المنقولات والإيرادات، بما لا يحقق العدالة الاجتماعية ولا الإسهام المتوازن فى الأعباء العامة.

ويمضى الوقت أصبح بإمكانه أن يدخل كثيرا من الإصلاحات المالية والنقدية، وهكذا فإنه عدل القانون الخاص بنظام النقود. كما استصدرت حكومته مرسوما بتخفيض فوائد الديون إلى ٥٪ فى المعاملات المدنية، و٦ ٪ فى المعاملات التجارية مع تحريم الاتفاق على فائدة تزيد على ٨ ٪ .كما أنه كان صاحب الفضل فى استصدار القانونين المنظمين للموازين والمقاييس والمكاييل، والعلامات والبيانات التجارية.

وهو الذى نقل مصلحة خفر السواحل من المالية إلى وزارة الدفاع الوطنى حيث لا تزال

منذ ذلك الحين بهذه التبعية، كما نقل مصلحة مصايد الأسماك من وزارة المالية إلى وزارة التجارة والصناعة.

وبحكم تأثره بالتعريف الإنجليزى للثقافة والفنون، فقد كان هو صاحب القرار الذى نقل به تبعية كل من مصلحة الآثار ودار الأوبرا من وزارة الأشغال إلى وزارة المعارف.

وقد كانت لمحمد محمود يد بارزة فى تاريخ القوات المسلحة المصرية، فقد تولى فى العهد الثانى من وزارته إنشاء وتطوير عدد من المؤسسات العسكرية كما بدأ النهوض بسلاح الطيران المصرى، وتوالت الإنجازات اللوجستية لوزاراته تحسبا لمواجهة الحرب المحتملة (التى نشبت بالفعل وعرفت باسم: الحرب العالمية الثانية).

ومن السهل أن يقال: إن هذا لم يكن بيده وإنما كان بتوجيه من القوة القاهرة فيما قبل هذه الحرب، لكن الحق الذى لا مراء فيه أن الرجل كان صاحب همة عالية وأنه لم يبخل بأى اعتماد مالى على شراء كل ما يلزم الجيش والأهالى من الإمداد والتموين الكفيلين بالتحسب لآثار الحرب المحتملة التى وقعت بالفعل.

وقد استصدر محمد محمود هيكلا تنظيميا لضباط سلاح الطيران. وبدأ التوسع فى افتتاح مدارس تعليم الطيران وشراء طائرات متوسطة للتعليم لكلية الطيران الملكية، كما ضم محمد محمود باشا قسم الطيران المدنى إلى سلاح الطيران الملكى، ووسع من سلطات وزارة الدفاع الوطنى على الجو والبحر والحدود.

(٣)

كان محمد محمود فى جيله بمثابة أبرز نموذج للأرستقراطية الوطنية المحلية، فقد كان الوحيد بين معاصريه الذى وصل إلى رئاسة الوزارة، بينما وصل والده إلى منصب وكيل المجلس النيابى، ووصل كل من شقيقه وابنه من بعده إلى منصب الوزارة أيضا. ومن حق محمد محمود مع هذا أن نكرر القول بأنه كان أبرز مَنْ انتبهوا إلى أهمية العناية بالبيئة الأساسية، وكان بحكم دراسته ومعيشته السابقة فى بريطانيا واعيا لأهمية إصلاح الريف والرقى به، وقد كان مدركا لحقيقة أن النهوض بالصحة العامة يمثل أحد أسباب الرقى والتقدم.

أما ما يذكره التاريخ العلمى المشرف لمصر فى عهده فإنه وهو رئيس للوزراء منح الصين ألف زجاجة من اللقاح المضاد للكوليرا (!!) وسبحان الذى يغير ولا يتغير.

وعلى سبيل المثال أيضًا فإن محمد محمود باشا كان من أوائل الذين نفذوا برامج الإصلاح الزراعى، وهو ما قد نستغرب لمعرفته الآن، وبدأ محمد محمود بتوزيع خمسة آلاف فدان فى الوجهين البحرى والقبلى.

وقد عرف عنه تكرار الفكرة القائلة بأن ثقافة محمد محمود الإنجليزية كانت بمثابة أبرز الأسباب التى جعلته يعانى كثيرًا فى تسيير أمور الدولة، فقد كان هذا التسيير يجهده إلى حد كبير، ويجعله يحس بضيق النفس بأسرع من النحاس باشا ومن صدقى باشا، والسبب فى هذا بسيط، وهو أنه كان يريد أن يقود نظاما فرنسيا بعقلية سكسونية، وربما شعر محمد محمود فى كثير من الأوقات أن التفاهم مع السلطات الإنجليزية يبدو أسهل عليه من التفاهم مع وزرائه ومديريه.

سيجد القارئ أنى ركزت فى رسم صورته على مقارنته بصدقى باشا، وهى مقارنة مشرفة للرجلين كليهما، وليس سرا أننى فى اختزالاتى المشهورة التى جعلت فيها لكل من زعمائنا صفة واحدة طاغية على الصفات المتعددة فى كل زعيم. فقد اخترت لمحمد محمود باشا صفة المتكبر فى مقابل صفة المتجبر لإسماعيل صدقى باشا.

وقد حاولت أن أجعل سلوكيات محمد محمود وإنجازاته فى وسط أقرانه وأنداده ناطقة ومعبرة، وأن كنت أستبق جهدى فى هذا التصوير لأشير فى هذه المقدمة إلى أن أقرب أصدقائه كانا أستاذ الجيل أحمد لطفى السيد وشيخ القضاة عبد العزيز فهمى باشا، وقد سبقنى الخديو عباس حلمى إلى تصوير الفارق بينه وبين لطفى السيد فى اللغة التى أجادها كل منهما، وقد نقلت فى كتابى «فى رحاب العدالة» كثيرا مما صور علاقته هو ولطفى السيد بعبد العزيز فهمى سلف محمد محمود وخلفه فى رياسة حزب الأحرار الدستوريين، وعلاقة ثلاثتهم بسعد وعدلى.

ومما يجدر ذكره فى هذه المقدمة أن محمد محمود باشا اقترح على الإمام الشهيد حسن البنا أن ينشئ شعبا للإخوان فى الصعيد فى الأماكن التى تخلو من هذه الشعب، وكانت حفلات الإخوان تقام فى مضيفة أسرة محمد محمود باشا بأبى تيج.

ومن المهم أيضا أن نشير إلى علاقات الود التى عاشتها وزارات محمد محمود الثانية والثالثة والرابعة مع الإخوان المسلمين، وقد وصل الأمر إلى قول بعض الكتاب بوجود تحالف بين محمد محمود والإخوان. مستدلين على ذلك بأن الحكومة لم تحل كشافة الإخوان المسلمين، بينما حلّت القمصان الزرقاء للوفد والقمصان الخضراء لمصر الفتاة.

ومع أن الإخوان المسلمين بحكم شبابهم وشبابية دعوتهم قد وجهوا انتقادات عديدة لوزارة محمد محمود فقد تعددت مظاهر الود بين الإخوان ووزراء محمد محمود إلى حد أن جريدة الإخوان وصفت أعضاء وزارته عند استقالتها بأنهم «على الأقل كانوا يستحون من الحق».

(٤)

وكلى أمل أن يسهم هذا العمل المتواضع فى فتح الأعين على تاريخنا الراهن الذى نعيشه وعلى صنعنا للتاريخ على حد سواء.

وكلى أمل أيضا أن يسهم هذا الكتاب فى تنمية وعينا بمشكلاتنا وحاضرنا واقتصادنا وتنميتنا وهياكلنا وعيوبنا وأخطائنا وآمالنا وأحلامنا وتطلعاتنا.

والله -سبحانه وتعالى- أسأل أن يجعل عملى هذا خالصا لوجهه، وإن كنت أعلم عن نفسى أنى لا أخلو من الرياء فى كل ما أفعل.

والله -سبحانه وتعالى- أسأل أن يهدينى سواءالسبيل، وأن يرزقنى العفاف والغنى، والبر والتقى، والفضل والهدى، والسعد والرضا، وأن ينعم علىّ بروح طالب العلم، وقلب الطفل الكبير، وإيمان العجائز، ويقين الموحدين، وشك الأطباء، وتساؤلات الباحثين.

والله -سبحانه وتعالى- أسأل أن يمتعنى بسمعى وبصرى وقوتى ما حييت، وأن يحفظ علىّ عقلى وذاكرتى، وأن يجعل كل ذلك الوارث منى.

والله -سبحانه وتعالى- أسأل أن يذهب عنى ما أشكو من ألم وتعب ووصب وقلق، وأن يحسن ختامى، وأن يجعل خير عمرى آخره، وخير عملى خواتمه، وخير أيامى يوم ألقاه.

والله -سبحانه وتعالى- أسأل أن يعيننى على نفسى وأن يكفينى شرها، وشر الناس، وأن

يوفقنى لأن أتم ما بدأت، وأن ينفعنى بما علمنى، وأن يعلمنى ما ينفعنى، وأن يمكننى من القيام بحق شكره وحمده وعبادته فهو وحده الذى منحنى العقل، والمعرفة، والمنطق، والفكر، والذاكرة، والصحة، والوقت، والقدرة، والجهد، والمال، والقبول وهو -جلّ جلاله- الذى هدانى، ووفقنى، وأكرمنى، ونعّمنى، وحبب فىّ خلقَه، وهو وحده القادر على أن يتجاوز عن سيئاتى وهى - بالطبع وبالتأكيد - كثيرة ومتواترة ومتنامية فله -سبحانه وتعالى- وحده الحمد، والشكر، والثناء الحسن الجميل.

د. محمد الجوادى

الباب الأول

الشخصية والمكانة

الفصل الأول

مكانة محمد محمود في تاريخ وطنه

(٥)

لو أن محمد محمود باشا تأخر عن زمنه عشر سنوات، أو لو أنه سبق زمنه بعشر سنوات، لكان له شأن أكبر بكثير جدًّا من شأنه فى زمانه، فقد وجد فى زمن أتيح فيه للجماهير أن يروا نقاء النحاس الذى يفوق نقاءه وإخلاصه، وأن يدركوا دهاء إسماعيل صدقى الذى يفوق ذكاءه ودهاءه، وهكذا فإن محمد محمود الطامح إلى زعامة الوفد وبالتالى زعامة مصر كلها، كان فيما بينه وبين نفسه ينعى ظلم القدر له ولمكانته فى ذلك الزمان الذى وجد فيه.

وظنى أن محمد محمود كان مخطئا فى تصوره لأنه أسهم بنفسه فى تراجع مكانته إلى محل أقل من طموحه غير المحدود (وأنا أقول: طموحه، ولا أقول: قدراته)، ولم يكن هذا الخطأ فى التصور خطأ وجدانيا، لكنه كان خطأ عقليا بحتا فى حسابات القوة والضعف فيما يتعلق بمستقبل العمل السياسى بعد ثورة ١٩١٩.

(٦)

لم تكن أفكار محمد محمود فيما يتعلق بزعامة الأمة إلا صورة عاقلة من صور الأوهام، فهى فى البداية والنهاية وهم فى وهم، وإن لم يكن هناك ما يمنع من أن توصف بأنها وهم عاقل، وذلك فى مقابل الأوهام الخيالية التى لا تستند إلا إلى أحلام اليقظة أو أضغاث الأحلام.

والمتأمل فى تاريخ محمد محمود باشا يستطيع أن يدرك أنه رجل قوى ومتزن وعاقل وطموح، وسياسى بارز، وإدارى متميز، واقتصادى دارس، ويستطيع أن يدرك أيضًا أنه رجل معنى بالإصلاح الاجتماعى من جذوره، وليس فيه من حيث هو بشر ما يتأخر به عن المكانة الأولى بين رجال الدولة المتميزين، لكن ديناميات العمل السياسى لا تقوم على تقدير الكفاءة فى إجابة ورقة أسئلة الامتحان، وإنما ترتبط فى ذات الوقت بمواقف الشخص وتوجهاته من الحركة الوطنية ومن طموحات الشعب، وترتبط أيضا بأدائه فى حركة التاريخ الدائبة نحو التقدم واستقلال الإدارة وتحقيق آمال الشعب فى الإصلاح السياسى والاجتماعى.

وقد كان محمد محمود باشا - شأنه فى ذلك شأن مصطفى النحاس باشا وإسماعيل صدقى باشا - من الذين جاهدوا فى شبابهم ونفوا مع سعد زغلول باشا ووصلوا إلى رئاسة الوزارة بعد ثورة ١٩١٩.

(٧)

ويالأقدار حين تنبئ عن المستقبل على هذا النحو، فإن أبرز الزعماء المتاحين أمام الملك وأمام الشعب فيما بعد وفاة سعد وطبقة السياسيين الأولى التى تضم ثلاثى ثروت وعدلى ورشدى كانوا هم هؤلاء الثلاثة.

وقد كان لسعد زغلول وللحركة الوطنية فضل كبير ـ بلا أدنى شك ـ على دفع هؤلاء الثلاثة (النحاس ـ محمد محمود ـ صدقى) إلى هذه المكانة المتقدمة، ونلاحظ أن ثلاثتهم ظلوا لفترة طويلة بمثابة الشخصيات السياسية الأولى البارزة على الساحة، لا بالمنصب وحده ولكن أيضا بالمكانة التى أحرزوها، وقد كان النحاس فى بداياته منتميا للحزب الوطنى، وقد اختاره الوفد ليمثل شباب الحزب الوطنى فى الوفد، وهكذا كانت خطوات الزعامة تسعى إليه لأنه يستحقها عن جدارة، وقد بقى النحاس مع سعد مؤمنا بالشعب ويسعد فى الوقت الذى انصرف فيه إسماعيل صدقى ومحمد محمود عن سعد وعن أمانى الشعب إلى ما ظنوه ـ بناء على تفكير عقلى خالص ـ هو الصواب، أو ما ظنوه هو المستقبل.

(٨)

ومبلغ علمي وعقيدتي فى تصوير كفاية محمد محمود أنه ربما يصل إلى كفاية إسماعيل صدقى، لكنه يصل إلى هذا الموقع بجهد جهيد.

والفارق شديد بين الرجلين فى هذه الكفاية، سواء فى الشر والخير.

ولعل أبلغ تصوير لهذا الفارق هو تصوير الفارق بين السيدة أم كلثوم والسيدة شهرزاد، فقد كان فى وسع السيدة شهرزاد أن تحقق لنا فى أحد الكوبليهات النشوة التى تتحقق لنا مع أم كلثوم، لكن شهرزاد تفعل هذا بجهد جهيد حتى لنحس أن روحها تكاد تصعد إلى بارئها مع نهاية الكوبليه، أما أم كلثوم فالناس جميعا أدرى بكفاءتها وقوة غنائها وأدائها وقدرتها على التعبير، وقد سبقنى إلى هذا التصوير بعبارات أدق وأكثر فنية الأستاذ كمال النجمى فى كتابه عن الغناء العربى.

كما سبقنى إلى هذا المعنى الدكتور كامل حسين فى وصفه لمزايا شعر النابغة الذبيانى، وقد بلور نظريته فى قوله: إنك تحس أن النابغة ينتهى من نظم شعره دون أن يجهد نفسه على نحو ما يفعل غيره من الشعراء وهم ينتهون من نظم الشعر وقد أخذ منهم الجهد كل مأخذ.

وعندى صورة رابعة ترسم هذه الفكرة فقد روى فى هذا المعنى أيضًا عن أحد النقاد أنه قال: إنه ليس من العيب أن تعرق فى شعرك، ولكن العيب أن يشم الناس من شعرك رائحة العرق.

(٩)

ويمكن لنا أن نصور الفارق بين أداء محمد محمود وإسماعيل صدقى على هذا النحو، فقد كان إسماعيل صدقى يسوس الأمور ويديرها فى الاتجاه الذى يريده بكفاءة وسلاسة، وكانت عنده توجهات حاكمة لكل السياسات التى ينبغى له أن ينفذها، وكانت خبراته وقدراته تهيئ له الإنجاز السريع على نحو ما يريد.

أما محمد محمود فإنه مع كل الجهد ومع كل نواياه الحسنة والظروف المواتية لم يكن قادرا على الإنجاز الحاسم على نحو ما كان صدقى يستطيع الإنجاز.

(١٠)

وتقديرى ـ وقد أكون مخطئا ـ أن محمد محمود كان يؤدى مهامه السياسية والتنفيذية بكل كيانه وأعصابه، على حين أن صدقى باشا كان يؤدى كثيرًا من هذه المهام بأصبع واحدة أو إشارة من يده أو لسانه، فقد كان صدقى رجل حسابات دقيقة كفيلة بأن تمكن فى النهاية من تحقيق توازنات وموازنات فاعلة وجيدة، أما محمد محمود فكان فى المقام الأول حريصا على تحقيق أكبر قدر من الأهداف النبيلة والدقيقة، وكانت وسائله أقل طواعية لشخصه من وسائل صدقى، فإذا ما قارنا هذين بالزعيم الذى عاصرهما وعاصراه وهو النحاس (حتى تستقيم المقارنة) فإننا نجد النحاس يتميز عنهما بما هو أهم، وهو تفوق نصيبه من أربع خصال حميدة وسحرية فى الوقت ذاته وهى: الاستيعاب الجيد، والإيمان، والثقة، والحب، وهى عوامل كفيلة بتحقيق نجاحات أكثر، وأبلغ وأوقع أثرا حتى من نجاحات صدقى باشا.

(١١)

ومن المهم أيضا لكى نفهم معاناة محمد محمود أن نتأمل أن وزاراته فى العشرينيات والثلاثينيات وصلت فى بعض الأحيان إلى أكبر عدد من الوزراء حتى ذلك التاريخ، ووزارته الثانية التى تشكلت فى آخر ١٩٣٧، كانت بمثابة وزارة كبرى ضمت بلا استثناء كل الشخصيات الكبيرة ـ غير الوفدية ـ فى الوطن.

ونحن ندرك الآن أن مثل هذا التوسع لم يكن فى حقيقة الأمر بالشىء المفيد، وإنما هو فى ظل ما نعرف عن أخلاق المصريين وممارسات كبارهم لا يخرج عن أن يكون بمثابة عبء كبير، وهمّ مقيم، ووهمّ عظيم.

(١٢)

ولكى نستكمل ما بدأناه من المقارنة فى الفقرة السابقة، فإن إسماعيل صدقى كان ينجح بسبب لجوئه إلى السياسة المناقضة تماما لهذه السياسة، فقد بلغ من جبروته أنه اختصر عدد

الوزراء إلى ثمانية فقط، ولولا الملامة لتولى بنفسه كل الوزارات على نحو ما فعل فى الجمع بين المالية والداخلية ورئاسة الوزارة.

ويبدو لنا – الآن بعد مرور السنوات ـ أن حدس صدقى كان صادقا، فإن متاعبه لم تأت إلا من الوزراء ذوى الطموح الشديد كعلى ماهر وحافظ عفيفى، أو ذوى الطموح فوق المتوسط كعبدالفتاح يحيى.

(١٣)

وربما كان من الأوفق هنا أن ننقل عن مذكرات سعد زغلول ما كتبه هذا الرجل نافذ البصيرة عن الفروق بين شخصيتى محمد محمود وإسماعيل صدقى فى أثناء وجودهما معه ومع حمد الباسل فى أثناء النفى الأول لسعد:

«يؤسفنى جدًّا ما يقع ـ من وقت لآخر ـ بين محمد محمود وإسماعيل صدقى من سوء تفاهم! ولقد حاولت كثيرًا منعه، فلم تساعدنى حالة محمد محمود باشا على الوصول إلى غاية مرضية، لأنه كثير الانفعال، ويتأثر لأقل شيء! ويكفى أن يخالف فكره فى أمر من الأمور حتى يغضب، ويرمى الغضب من لسانه بعض العبارات الجارحة.

«وهو سيئ الظن بى كلما رأى، أو لاحظ، أو توهم أنى أميل إلى إسماعيل صدقى».

«وهذا أظهر (الضمير يعود على إسماعيل صدقى) سعة صدر، وسعة حلم، فى كثير من الظروف، فلم يكن يمكن لى أن أغض من كرامته، ولا أن أتخلى عن نصرة حقه، رغم كون الصحبة بيننا لم تكن كبيرة، ورغم كونى صديقًا لمحمد صداقة قديمة. ولكن وساوس هذا جعلته يشك فى صداقتى، ويحمل عملى وقولى ـ فى أكثر الأوقات ـ على غير محمله الحقيقى».

(١٤)

كان محمد محمود فيما قبل ثورة ١٩١٩ من أقرب الناس إلى الزعيم سعد زغلول، وقد توطدت علاقتهما إلى الحد الذى كان لا يمر فيه يوم دون أن يلتقيا، وحين كان أهل محمد محمود

يفتقدونه كانوا يجدونه فى بيت سعد، وكان محمد محمود واحدًا من الستة الذين شكلوا الوفد (وإذا أخذنا بالقول القائل بأنهم سبعة فقد كان محمد محمود من الستة الأوائل، ولم يكن السابع المختلف عليه)، لكنه لظروف نعرفها وسوف نتعرض لها بالتفصيل ابتعد عن تيار الوفد، بل وأصبح شخصية بارزة جدًّا فى الجبهة المناوئة للوفد التى تزعمها حزب الأحرار الدستوريين.

وهكذا فإنه لم يكن من حق محمد محمود فى ١٩٢٦ (أى عند انعقاد الائتلاف بين الوفد والأحرار الدستوريين) ولا بعدها ولا قبلها أن يظن نفسه بمثابة الرجل الأولى بزعامة الوفد بعد سعد، فإنه كان قد ترك الصف الوفدى قبل هذا برضاه الكامل.

(١٥)

ومع هذا فإنى أرى إيجابية مهمة فى حنين محمد محمود إلى أخذ مكانته فى الوفد وفى زعامة الأمة بالتالى، فإن هذا الحنين يدل دلالة واضحة على مدى وطنية الرجل وإيمانه (الدفين) بالوطن وبالشعب، وآماله فى خدمته من خلال القناة الشرعية، لكن يبدو أن بعض ما فى النفس البشرية من كبر أو تكبر حال بينه وبين أن ينضوى تحت زعامة النحاس للوفد، بل إنه - وهذا هو الأسوأ وهذا هو ما يلام عليه، وهذا هو ما ينتقص أيضا من قدره العظيم عندى - لم يمانع فى أن يتزعم مؤامرة (أو على أخف وألطف وصف: مناورة) لإحراج النحاس حين كان النحاس يرأس وزارة الائتلاف الثالثة التى أصبحت بسبب (ولا نقول بفضل) مناورة محمد محمود بمثابة وزارة الائتلاف الأخيرة، وقد كان جوهر هذه المؤامرة أن استقال هو وثلاثة آخرون من الوزارة بحيث أقال الملك النحاس تحت دعوى أن الائتلاف الوزارى قد تصدع، وكلف الملك فؤاد محمد محمود نفسه بتشكيل الوزارة التالية فى نفس اليوم، وشكلها محمد محمود ضامة الوزراء الثلاثة الذين استقالوا معه من أجل إحراج النحاس وبالتالى إخراجه من الحكم.

وإن المرء ليسأل نفسه وهو يطالع هذا التاريخ: أفبهذا التدبير كان محمد محمود يظن نفسه يخلف النحاس فى زعامة الحركة الوطنية أو يزيحه عنها وعن مكانته؟

أتأتى الزعامة بقرار من الملك أو حاشيته؟

هذا هو السؤال الذى لم يلتفت محمد محمود للأسف الشديد إلى إجابته، وقد ظن أن حب الملك له بأكثر من حبه للنحاس يكفل له مكانة أرفع.

ربما أكون ظالمًا فى حكمى على محمد محمود لكن هذا هو ما حدث!!

(١٦)

وربما سولت نفس محمد محمود له أن قوته فى الوزارة وقوة شخصيته كوزير تفوق قدرة النحاس باشا الذى كان فيما يبدو رقيق الحاشية لين الجانب فى رئاسته، وحريصا على إرضاء الآخرين، وحريصا على الديمقراطية التى تبدو فى بعض الأحيان وهى لا تثمر إلا تضييع الوقت، على حين يعتقد من لا يؤمنون بقيمة الرأى الآخر أن حزم الرئيس وسطوته يوفران الوقت.

ربما كان هذا هو ظن محمد محمود الذى دخل أولى وزارات الائتلاف وهى وزارة عدلى يكن باشا (يونيو ١٩٢٦) كوزير للمواصلات وسرعان ما أصبح لحسن حظه وزيرا للمالية عندما رأس عبدالخالق ثروت الوزارة (أبريل ١٩٢٧)، واحتفظ بمنصبه هذا عندما رأس النحاس الوزارة (مارس ١٩٢٨) خلفا لثروت، ولم يكن النحاس نفسه عضوا فى وزارة عدلى ولا ثروت، لأنه كان وكيل مجلس النواب.

وهكذا ظن محمد محمود نفسه أقدم فى الوزارة بصورتها الراهنة من النحاس الذى كان وزيرا فى وزارة سعد زغلول (١٩٢٤)، ومن باب المصادفة الطريفة فقد كان النحاس وزيرًا فى الوزارة نفسها التى بدأ بها محمد محمود (وهى وزارة المواصلات) وربما وجد محمد محمود باشا من مطالعته ملفات الشئون والقضايا والمشكلات التى تعالجها وزارة المواصلات أنه يمكن أن يكون بقدر من الحزم أو البطش أقدر من النحاس على الوصول إلى الصواب أو النفوذ أو القوة.

(١٧)

هكذا قادت هذه الأوهام ومثيلاتها محمد محمود إلى أن يتعجل رئاسة الوزارة على حساب النحاس، وقد أوهم فى هذا الوقت واشتد إيهامه وعُمق بأنه الحصان الأسود فى وزارة النحاس،

ولم لا ؟ ولم لا يكون كذلك وهو قد دخل الوزارة فى ١٩٢٦ فلم يتركها حتى تولى رئاستها فى ١٩٢٨.

ولو أن محمد محمود استوعب حركة التاريخ لوجد أن وصوله السريع إلى رئاسة الوزارة لم يكن فى حد ذاته بالميزة الفريدة،، كما أن بقاءه فى الوزارة حتى تولى رئاستها لم يكن هو الآخر شأنا ذا بال.

وعلى سبيل المثال فقد كان محمد توفيق نسيم قد حقق هذا الوصول السريع إلى الرئاسة بعد عام واحد، إذ دخل وزارة محمد سعيد الثانية وزيرا للأوقاف، ثم أصبح وزيرا للداخلية فى الوزارة التالية وهى وزارة يوسف وهبة، ورأس الوزارة التالية مباشرة.

ومن قبل محمد توفيق نسيم كان يوسف وهبة وزيرا للمالية باستمرار حتى رأس الوزارة.

(١٨)

ولو أن محمد محمود ظل مع النحاس وساند النحاس ضد مؤامرات القصر والإنجليز وعمل على استخدام نفوذه وعلاقاته فى دعم الوزارة ومضاعفة إنجازاتها، وحمل عن كاهل النحاس بعض مشكلات التنظيم والتمويل والرقابة والمتابعة، وهى مهمات كانت حتى ذلك الوقت تلقى تماما على عاتق وزارة المالية، أو على مَنْ يقوم بشأنها من رجال الدولة، لو فعل محمد محمود هذا لتفرغ النحاس لنجاح أبرز فى المفاوضات وفى دعم الاستقلال وفى النجاح فى تحقيق أمانى الوطن، ولنسب نجاح الرجلين فى النهاية إلى كليهما لا إلى أحدهما فحسب، ولم يكن النحاس باشا أصغر فى السن من محمد محمود باشا إلا بعام واحد أو عامين اثنين.

لكن محمد محمود للأسف الشديد انتصر للجزء الأنانى من ذاته، وظن نفسه يستحق مكانة أرفع وأعلى من النحاس: ولم لا وهو ابن محمود سليمان باشا، وهو المدير السابق، وهو الباشا القديم.. إلخ هذه السلسلة؟ ونسى محمد محمود للأسف أو أنسى (وهذا هو الاحتمال الأكثر صوابا) أن النحاس هو زعيم الشعب، ولم يكن محمد محمود ينسى هذه الحقيقة إلا لأنه يتصور نفسه صاحبها، ومن ثم فهو لا يطيق أن يرى الآخرين وقد نالوا ما يتمنى هو نواله، أو ما يظن نفسه أحق به، وهى طبيعة متأصلة فى نفوسنا البشرية جميعا.

(١٩)

ومع أن محمد محمود حقق كثيرا من الإنجازات الإدارية والفنية فى وزاراته الأربع فإن مكانته فى ثورة ١٩١٩ تظل الأرفع قيمة من إنجازاته التنفيذية لأنه ببساطة شديدة لم يستطع أن يترجم بصورة بارزة الإيجابيات السياسية والفكرية التى حققها قبل توليه الوزارة من خلال دوره فى الحركة الوطنية أو فى ثورة ١٩١٩ أو فى الائتلاف (١٩٢٦)، والمؤسف بحق أنه حتى لم يستطع حتى على المستوى الشخصى أن يترجم هذه الإيجابيات بصورة تحفظ له مكانته فى الحركة الوطنية.

(٢٠)

فهو على سبيل المثال كان قد أصبح وزيرا قبل مكرم عبيد الذى كان بمثابة الرجل الثانى فى الوفد.

ولو أنه بقى مع النحاس فى الائتلاف القائم الذى لم يصدعه أحد سواه لحجب مكرم عبيد عن نوال منصب وزير المالية، ولأصبح مكانه بلا جدال الرجل الثانى فى الوزارة النحاسية سواء استمرت أو تجددت.

ولو أنه بقى مع النحاس فى هذا الائتلاف لضعفت إلى حد كبير عصبية الأحرار الدستوريين فى الاستقلال عن الوفد والتميز عنه، وقد كان هو نفسه مؤمنا بمثل هذا الانضواء (أو الاندماج أو الاستحواذ على حد تعبيرات الاقتصاديات المعاصرة)، لكنه للأسف الشديد وقع فى خطإ رهيب لا أدرى كيف فات ذكاءه، فقد كان ـ فيما بدا من تصرفاته ـ يظن الانضواء يتحقق على مستوى الحزب ولا يتحقق على مستوى شخصه هو..

وهكذا ضاع على الحركة الوطنية وعلى مصر جهد كبير، وأمل أكبر.

(٢١)

كان محمد محمود فى جيله بمثابة أبرز نموذج للأرستقراطية الوطنية المحلية، ويمكن لنا أن نلخص نمذجته للعائلة الأرستقراطية فنقول: إنه كان الوحيد بين معاصريه الذى وصل إلى

رئاسة الوزارة بينما وصل والده إلى منصب وكيل المجلس النيابى، ووصل كل من شقيقه وابنه من بعده إلى منصب الوزارة أيضا.

ونفصل القول:

فقد كان أبوه محمود سليمان باشا زعيم الصعيد ورئيس حزب الأمة (١٩٠٧) ورئيس مجلس إدارة الجريدة، وكان محمد محمود يلجأ كثيرا إلى التذكير بهذه الحقيقة ويقول: «أنا ابن من عُرض عليه ملك مصر فأبى».ومن الطريف أن نذكر هنا أن كثيرين يرون أن قصة عرض الملك هذه قصة خيالية لم تحدث وليس لها ما يؤيدها، لكنها مع ذلك ظلت بمثابة «التميمة» التى يلجأ إليها محمد محمود وأنصاره حين يريدون الحصول على درجة عالية من الفخر.

وكان أخوه حفنى باشا محمود وفديا ثم دستوريا ثم تولى بعد وفاة أخيه منصب الوزير فى أحد الائتلافات التى ضمت الأحرار الدستوريين.

(٢٢)

وبالإضافة إلى هذا فإن ابنه محمود محمد محمود كان فى السنوات الأخيرة من عهد الملكية من المرشحين الدائمين لتولى الوزارة حتى أصبح بالفعل وزيرا ليوم واحد فى آخر أيام وزارة على ماهر باشا الرابعة التى هى أولى وزارات عهد الثورة، والأهم من هذا أنه كان هو رئيس ديوان المحاسبة الذى فجرت استقالته الأوضاع الداخلية فى نهاية عهد الملك فاروق حين تقدم مصطفى مرعى باستجواب يسأل عن سرها (أى سر الاستقالة).

ومن المهم مع ذلك ألا نغفل الإشارة إلى أن عائلة محمد محمود هذه قد قدمت للفن العربى المعاصر أحد أبنائها وهو الفنان مختار عثمان ابن عم محمد محمود باشا.

(٢٣)

أما الأهم والأقرب إلى وجدانى فى تاريخ محمد محمود كله فهو علاقته بالفكر والمفكرين.

وأبدأ بأن أشيد بتبنى هذا الرجل العظيم لموهبة الشاعر العظيم محمود حسن إسماعيل.

ومن العجيب أن فضله فى هذه الناحية من تقدير الموهبة الفكرية لا يدانيه فضل:

- فهو الذى استوزر أحمد لطفى السيد، بل وضغط عليه حتى قبل الوزارة.
- وهو الذى استوزر الدكتور هيكل والشيخ مصطفى عبد الرازق وجاء بهما إلى الوزارة مبكرا.
- وربما صدق القول أنه لولا إلحاح محمد محمود فلربما ما كان أحمد لطفى السيد ولا هيكل ولا مصطفى عبد الرازق ـ قد عمل وزيرا.
- وليس سرًّا أن محمد محمود ألح على الأستاذ العقاد فى قبول منصب الوزارة دون جدوى، كذلك فإنه ألح على فكرى أباظة دون جدوى، فقد حصن هذان الرجلان نفسيهما ضد هذا البريق الذى كان كفيلًا بأن يأخذ من بريقهما الأسمى.

(٢٤)

أما أطرف ما فى علاقة محمد محمود بالشعراء وبالأدباء فهو حظه السيئ مع أمير الشعراء أحمد شوقى، وهى قصة رواها ثروت أباظة فى مذكراته حين أشار إلى نقاش بينه وبين الدكتور هيكل حول شوقى (وكان الدكتور هيكل قد كتب مقدمة ديوان شوقى)، وهو يروى لثروت أباظة أن شوقى شرع فى قصيدة مديح لمحمد محمود لكنه لم يتمها، وهذا النص الذى يرويه ثروت أباظة والعهدة على الرواى:

«قال الدكتور هيكل: تصور أنه بدأ يكتب قصيدة فى مدح محمد باشا محمود وهو رئيس وزارة ١٩٢٨، وسقطت الوزارة فلم يكمل القصيدة».

«وسأل ثروت: أتذكر معاليك شيئا من هذه القصيدة:

قال: أذكر البيتين اللذين قالها.. قال:

«هات الأمانة يا محمد هاتها ... راعى الأمانة أنت وابن رعاتها
أنا لا أرى صدأ الحديد على يد ... ردت إلى الأوطان حرياتها»

(٢٥)

ولعل أبرز ما تبقى من محمد محمود فى أدبيات التاريخ الحديث هو نصوص ذلك الصراع الصحفى ضده، فلم يحدث منذ عهد ثورة ١٩١٩ أن تجهمت الصحافة لرئيس وزراء جديد وصعدت حملتها ضده كما حدث لمحمد محمود فى ١٩٢٨.

ومن الطريف أن نذكر أن عهد وزارة محمد محمود الأولى قد شهد ازدهار مجلة روزاليوسف كمجلة سياسية وقد عطل محمد محمود هذه المجلة أكثر من مرة، وصدرت المجلة بأسماء أخرى أكثر من مرة، وقد صور الأستاذ محسن محمد قصة صراع مجلة روزاليوسف مع محمد محمود باشا وحكومته فى المقال الممتع الذى شارك به فى العيد التذكارى الذى أصدرته «روزاليوسف» عام ٢٠٠٠، ونقل بعض النصوص الزجلية التى انتقمت بها «روزاليوسف» من محمد محمود باشا.

(٢٦)

ومن أطرف صور الانتقام التى مارستها صحيفة روزاليوسف ضد رئيس الوزراء السابق، ما صورته المجلة من أن وفد الضفادع زار محمد محمود وقال له:

شعب الضفادع لازم له دكتاتور زيك

طولك وعرضك وفى ضعفك وفى عيك

فتش فى كل الطغاة ما لقيش فيهم زيك

ضعيف وعامل قوى.. أبكم ويترافع

ما تحرموش دولتك نورك ولا ضيك

يرد الباشا:

أنا أسير فضلكم ياضفدع الوادى

أنتم عشيرتى وأنصارى وأولادى
لو حد غيركم طلب منى الحكايا دى
أرفض بشدة ولكن لجل خاطركم
فداكم الروح وفيكم أشتهى زادى
«هتاف: ليحيا دكتاتور الضفادع»

(٢٧)

وفى مناسبة أخرى تنشر «روزاليوسف» تصويرا زجليا لحوار بين محمد محمود باشا وطباخه.

قال الطباخ:

عاوزين ياباشا السنة دى وقتين ياميش
ونص قنطار عسل للكحك والقراقيش
والسمن ـ كلك نظر ـ أدى الصفيحة مافيش
وكل عام وأنت طيب، ونسيت السكر
وبعودة ياباشا بالمرة.. فين البقشيش.

يرد الباشا:

عيد إيه ياشيخ اتلهى هيجت أوجاعى
لا العيد دا عيد ولا هو عيد اتباعى
ومنين ياعيد قطيع فى ميتم الراعى
إن ناس زارتنا السنة دى قدم لهم قهوة
دا عيد حزاينى مفيش للكحك فيه داعى.

الفصل الثانى

شخصيته

(٢٨)

تستحق شخصية محمد محمود كثيرا من الحديث عن بعض ما تفردت به فيما بين معاصريه.

وربما أبدا بالحديث عن الجانب الذى اتخذه أعداؤه مدخلا للهجوم عليه، فقد كان محمد محمود واعيا لأهمية الاهتمام بالبنية الأساسية وبالريف وبالإصلاح الصحى على مستوى واسع، وكان هذا الاهتمام بمثابة أبرز الأفكار السياسية التى كونها الرجل بحكم دراسته فى إنجلترا ومعايشته للريف الإنجليزى على نطاق واسع وعميق.

وليس من قبيل الاكتشاف الجديد أن محمد محمود كان أول رئيس وزراء مصرى فاعل ذا ثقافة إنجليزية حقيقية، أما السابقون عليه فتتراوح ثقافتهم بين الثقافة الوطنية الموشاة بالثقافة الفرنسية، أو الثقافة الفرنسية المطعمة بالثقافة الوطنية.

وبسبب ثقافته الإنجليزية فإنه كان أقرب إلى تفهم البريطانيين له عن زميليه الآخرين (النحاس باشا، وصدقى باشا) وذلك بحكم ما جبل عليه البريطانيون (والفرنسيون) يومها من الميل العنصرى الواضح إلى ثقافتهم والتشيع لها دون أن يعنى هذا أن البريطانيين ـ أو أنه هو شخصيًّا ـ كان يعول على مثل هذا الميل.. ودون أن يعنى هذا أيضا تزايد الفرصة لحدوث أى رد فعل عكسى كان ينتابه أو ينتابهم من أجل نفى أو إنكار هذا «التفهم»، ولا نقول «التقارب».

(٢٩)

وفى رأيى ـ وربما لم يسبقنى أحد إلى هذا الرأى ـ أن ثقافة محمد محمود الإنجليزية كانت

بمثابة أبرز الأسباب التى جعلت محمد محمود يعانى كثيرًا فى تسيير أمور الدولة، وقد أشرت إلى هذا المعنى فى المقدمة ، فقد كان هذا التسيير يجهده إلى حد كبير، ويجعله يحس بضيق النفس حتى بأسرع من النحاس باشا ومن صدقى باشا، والسبب فى هذا بسيط وهو أنه كان يريد أن يقود نظاما فرنسيا بعقلية سكسونية، وربما شعر محمد محمود فى كثير من الأوقات، كما رأى كثيرًا، أن التفاهم مع دار المندوب السامى، ومع السلطات الإنجليزية يبدو أسهل عليه من التفاهم مع وزرائه ومديريه وسكرتاريته.

وقد ظل محمد محمود يعانى الجهد من أداء وظيفة الرئاسة حتى بعد أن نضج بها فيه الكفاية وتولى الوزارة للمرة الثانية فى آخر يومين من ١٩٣٧ وشكل ثلاث وزارات متعاقبة استمرت حتى خريف ١٩٣٩، ومع أنه ترك المالية لوزير مستقل وترك الداخلية لوزير مستقل وترك الخارجية لوزير مستقل، مع هذا كله فإنه كان يعانى، وقد كانت معاناته الصحية بالفعل أحد أسباب استقالته، بل يمكن القول بأن هذه المعاناة قد أفضت به إلى الإرهاق الشديد والمميت قبل أن ينتقل بالفعل إلى رحمة الله.

(٣٠)

عبر الزعيم سعد زغلول فى مذكراته المبهرة عن مجمل تقييمه لشخصية محمد محمود، فقال – ضمن نصوص مستطردة عن فترة نفيهما فى مالطة –:

«.......... صديقى هذا (أى محمد محمود) أصبح يتأثر من كل شىء، حتى الشىء الذى لا يمكن أن يحدث عنه منه تأثير فى النفس أبدا».

«ولا أدرى ما الذى ستؤدى إليه هذه الحالة!

ولكنى أرجو الله –سبحانه وتعالى– أن يغيرها بما هو أحسن منها، لأن هذا التنافر لا يتولد عنه ـ فى حالتنا ـ سوى مضاعفة الهموم والأكدار. فاللهم الطف بنا، وبصرنا بأمورنا، واهدنا إلى سواء السبيل!».

«وبعد كتابة هذا، حضر عندى حمد باشا الباسل، وأظهر لى كدره من حالة محمد باشا، ومن كونه يسىء الظن كثيرا بإسماعيل، ويشك فى أمرى، وهو متحير حيرتى فى هذا الصديق!».

«وفهمت منه أنه أفرغ جميع ما عنده من الوسائل (يريد سعد أن يقول إن حمد استنفد محاولاته) لتهذيب أفكاره، وإزالة أوهامه ووساوسه، ولكنه يأسف على أنه لم ينجح تمام النجاح».

«ولو كنا نعرف ما يرضى هذا الصاحب، وما يغضبه، لالتزمنا ما يرضى، واجتنبنا ما يغضب، ولكننا عاجزون عن التمييز بين الأمرين! ثم إننا نتساهل معه فى أمور ليسايرنا فى مثلها أو أقل منها».

«ولقد أراه يميل إلى الغلو والترؤس! ولا شىء عندى أسهل من أن يكون هو المقدم فى كل شىء، لأننا لسنا فى مقام التسابق إلى المعالى، ولا التفاخر بالألقاب والامتيازات، فكلنا هنا فى المصاب سواء، لا فضل لأحدنا إلا بالتجلد على المكروه، والصبر على مضايقات الغربة والسجن.

«ولقد يكون من المفيد أن نقيد ما يصدر منه حسنا أو غير حسن، حتى نتمكن من معالجته بما يجعلنا فى أمن من غضبه!».

(٣١)

وقد لخص سعد زغلول بعدما فرغ لنفسه وانتهى من كتابة الذكريات السابقة ما يسميه حسنات وسيئات محمد محمود على النحو التالى:

«حسناته:

تنازل فى زمن البرد القارس عن غرفته الدافئة لى، وأخذ لنفسه الغرفة الباردة التى لا تنفذ إليها حرارة الشمس».

«سيئاته:

١ - يكلم ضابط السجن أمامنا كلما حضر، من غير أن يكلف نفسه عناء ترجمة ما يدور بينهما من الحديث، الذى يختص فى الأغلب بحاجتنا وطلباتنا، ويلوح لى أنه يفعل ذلك حتى يظهر أمام الضابط بأنه لم يكن مترجما بل رئيسا! ووجه النقد فى هذه المسألة أنه ربما غفل عن حاجة، أو أبدى رغبة لا توافق الجميع. وليته كان يسألنا عن رغبتنا قبل حضور الضابط حتى يبلغها، لكنه لا يفعل ذلك!

٢- اتفقنا على أن نحسن على فقراء الأسرى المصريين بمبلغ خمسين جنيها، فكتب هو الأمر، وأمضاه، وأرسله إلىّ بعد ذلك مع حمد باشا من قبيل الإحاطة! مع أننا لم نتفق سابقا على أن تكون الإمضاء منه!

٣- حضر فريق يدعى إحسان باشا أسيرا، فزرناه، وأراد أن يرد لنا الزيارة، فأرسل الباشا إليه يدعوه إلى تناول العشاء معنا فى ساعة بعينها، من غير أن يرى مغبات ذلك!

٤- إذا جلسنا لقراءة الجرائد، خصوصا العربية منها، وتولى أحد غيره القراءة للباقى، فيتشاغل عنه بالقراءة وحده! ويغضب إذا دعى للاستماع كالباقى، حتى ترك المجلس وأخذ يقرأ وحده! وما يراد بالاشتراك فى الإصغاء إلا الاشتراك فى الشعور الذى يتولد عن الأخبار، خصوصا الخاصة بنا وبحركتنا.

٥- إذا تناول جريدة إنجليزية ليترجمها، يغضب إذا غمت على السامعين ترجمته! ويغضب إذا شاركه إسماعيل فيها، أو وجد شيئا بها لم يعثر عليه هو! وفى الغالب أنه لا يتتبع كل ما فيها من الأخبار المهمة لنا، ولكن إسماعيل يعثر فى الغالب عليها، وكثيرًا ما تكون ترجمته ـ على ضعفه فى الإنجليزية ـ أوضح وأقرب إلى الفهم!».

(٣٢)

ثم يبلور سعد زغلول رأيه فى محمد محمود بعد هذا كله فيقول:

«متكبر، معجب بنفسه، مستخف بغيره، غيور، يأكل بعضه إذا علا الغير عليه، ويجهد نفسه أن يخفى فضل غيره ليظهر فضله، يضحى بالمصلحة العامة للمصلحة الخاصة، يطلب فى كل عمل يعمله شأنا خاصا، فإن لم يجده، فما أسهل عليه أن يهمله!

سيئ الظن، كثير الوسوسة، غير أمين فى الرواية، ولا روية عنده!».

(٣٣)

وفى موضع آخر يؤكد سعد زغلول رأيه فى محمد محمود بعدما ضاق ببعض تصرفاته المثالية:

«فمن هذه الحوادث، وأمثالها، تأكد لى (أولا) أن محمد محمود غيور جدًّا، وسخيف جدًّا، ومتكبر

جدًّا، ومعجب بنفسه جدًّا، وأحمق جدًّا،وأنه يريد أن يحتكر فى شخصه اللغة الإنجليزية، وكل عمل له صبغة إنجليزية! وأن لطفى بك (أى أحمد لطفى السيد وكان صديقا) يشايعه فى سخافاته، لميله إليه من جهة، ولإرادته حصر كل العمل فى يديه وأيدى أصدقائه من جهة أخرى!».

(٣٤)

وننتقل من سعد زغلول (الذى كان يكبر محمد محمود بعقدين من الزمان) إلى أكثر معاصرى محمد محمود إنصافا له، وهو صديقه وخلفه فى زعامة الأحرار الدستوريين الدكتور محمد حسين هيكل (الذى كان يصغر محمد محمود بثمانية أعوام فقط) وهو يرثى محمد محمود ويترحم عليه فى مذكراته على نحو مؤثر فيقول:

«فلما كنا فى الثلث الأخير من يناير سنة ١٩٤١ سألت الدكتور على باشا إبراهيم عن حال مريضنا العظيم، وكان صديقه وطبيبه معا، فأخبرنى أنه لم يبق له فى الحياة إلا أيام يستريح بعدها من علة الحياة وعنائها، وانتصف الليل الأخير من يناير ثم تقدم إلى الساعات الأولى من فبراير، وبينما أنا فى سريرى دق التليفون ونعى الناعى إلى رئيس حزب الأحرار الدستوريين».

«حزنت للنبأ وإن لم يفاجئنى، وإن وجدت فيه نجاة للرجل من آلام مضنية طال عليه احتمالها، وما كان حزنى من شبح الموت وهو غايتنا جميعا، بل ذكرت فى هذه اللحظة ما كان للرجل من مواهب وسجايا وهبها جميعا هبة سماح (هذا هو التعبير الذى اختاره الدكتور هيكل ليعبر به عن معنى قريب مما نسميه: عن طيب خاطر) لخدمة وطنه وأمته فعز علىّ نعيه، وأشفقت ألا تجد مصر مَنْ تجتمع له هذه المواهب والسجايا فيضعها فى خدمتها بالروح الرفيعة والنزاهة الخالصة والكرامة التى يعتز بها صاحبها ويعزها كما فعل هذا الزعيم النبيل الذى اختاره الله الساعة إلى جواره».

(٣٥)

ويقدم الدكتور هيكل وصفا تفصيليا لمحمد محمود وجها ونظرة وأنفا ولقاء وانطباعا فيقول:

«لم يكن محمد باشا محمود سهل اللقيا، وكان وجهه الأسمر المستدير وعيناه السوداوان حادتا النظرة وأنفه الشامخ تصد عنه من ألف رفع الكلفة، وتحمل على الظن أن به صلفا عرف عن أمثاله من أبناء طبقته، وكان سكوته الطويل يغرى على الاعتقاد بأنه رجل يعتز بجاهه وماله فلا يعنى بها سواهما. فإذا استطعت أن تكشف لنفسك عن ذات نفسه تبدت لك صورة تختلف عن هذه الصورة الظاهرة تمام الاختلاف، ورأيته رجلا ذواقا للأدب يروى منه الشيء الكثير، كثير الاطلاع على التاريخ العام، وعلى التاريخ السياسى بوجه خاص، فيه وداعة ورقة، وفيه دعابة وظرف، وفيه إلى ذلك كبر عن الدنايا وترفع عن الصغائر، وفيه حب للخير يصاحبه طموح لأبعد الغايات وأعز المطالب».

«وقد أعفاه مال أبيه عن أن يفكر فى المال وجمعه، وسمت به دراسته صدر الشباب بجامعة أكسفورد عن الزلفى للإنجليز ذوى الكلمة النافذة فى حكم مصر حين عاد إلى وطنه وشغل وظائف الدولة فى حكومته».

(٣٦)

ويحرص الدكتور هيكل على الإشارة إلى أن محمد محمود كان يترك الوظائف الحكومية والسياسية عن اعتداد واعتزاز:

«ودفعه سموه عن الزلفى واعتزازه بماله وجاهه واعتداده بنفسه وبكرامته إلى ترك مناصب الحكم حين أراد الإنجليز غير ما يريد، ولم يكن قد بلغ الأربعين، وكانت الحرب العالمية الأولى يومئذ فى أشد مراحلها، فلما آذنت الحرب بالانتهاء دعا زملاءه رجال مجلس إدارة الجامعة المصرية الأهلية فألفوا الوفد المصرى واختاروا لرئاسته سعد زغلول باشا بعد أن ضموا إليهم من رجال الجمعية التشريعية مَنْ يكفل للوفد تمثيل الأمة المصرية تمثيلا شبيها بالرسمى إن لم يكن تمثيلا رسميا».

«ومن يومئذ إلى أن اختاره جوار الله وهب الرجل نفسه وحياته وكل مواهبه هبة سماح (قلنا: إن هذا هو التعبير الذى اختاره الدكتور هيكل ليعبر به عن معنى قريب من قولنا: عن طيب خاطر) لخدمة وطنه».

(٣٧)

ويلخص الدكتور هيكل بعض إسهامات محمد محمود السياسية المبكرة:

«طالب، هو وزملاؤه أعضاء الوفد، الإنجليز بأن يعترفوا باستقلال مصر يوم كانت حمايتهم مفروضة عليها، ويوم أعلنوا هدنة الحرب ظافرين منتصرين، اعتقل هو وثلاثة من زملائه أعضاء الوفد فى مالطة فقامت مصر عن بكرة أبيها غداة اعتقالهم ثائرة بالإنجليز الذين اعتقلوهم».

«سافر مع زملائه أعضاء الوفد إلى باريس، ومن هناك سافر إلى الولايات المتحدة داعيا لاستقلال وطنه، وعاد إلى أوروبا فاشترك فى محادثات لجنة ملنر، ثم عاد إلى مصر مع ثلاثة من زملائه يعرض وإياهم ما انتهت إليه هذه المحادثات على الشعب المصرى».

«أيد عدلى يكن باشا حين سافر وهو رئيس الوزارة فى سنة ١٩٢١ ليفاوض وزير الخارجية البريطانية لتقرير استقلال مصر».

(٣٨)

ويعرض الدكتور هيكل تقييمه السياسى والشخصى لمواقف محمد محمود فيقول:

«وكان فى هذه المواقف كلها رجل كفاح وصراحة ونزاهة لا ترقى إليها ريبة ولا تعلق بها شائبة.

مَنْ لمصر بمثل هذه المواهب والسجايا يهبها صاحبها هبة سماح لخدمة وطنه وأمته ما وهبها محمد محمود خلال هذه السنوات الثلاث والعشرين فى إقدام وجرأة ليس كمثلهما إقدام ولا جرأة».

«ارتسمت أمام ذهنى صورة من هذا التاريخ الحافل لهذا الرجل الذى اختاره الله إلى جواره قبل أن يتم الرابعة والستين من سنه فحزنت إشفاقا على مصر».

(٣٩)

ومع كل تقديرى لأخلاق محمد محمود وأدائه ووطنيته فإنى لا أستطيع أن أغفر له سماحه

بهذه الحملة المسمومة (ولا أقول تبنيه لها) على مصطفى النحاس باشا فيما يتعلق بقضية سيف الدين.

(٤٠)

ولست أعرف على وجه اليقين هل كان محمد محمود على علم بحقيقة المؤامرة على النحاس أم لا، ولكنى أعتقد أن محمد محمود بذكائه وقدرته كان قادرًا على أن يدرك مدى نزاهة النحاس وتجرده وبعده عن مواطن الشبهات، وأن يدرك ما هو أهم من ذلك وهو أنه لا يليق برئيس الوزراء أن يسمح بمثل هذه الحملة على زعيم للأمة.

وربما يرى البعض أنه قد يسمح للخصوم السياسيين أن ينهجوا مثل هذا النهج فى تحطيم خصومهم وتلويثهم، لكنى وقد بلغت من العمر ما بلغت لا أظن أن هذا مما يليق أو مما يغتفر، نسأل الله لنا ولقرائنا العافية.

(٤١)

وفى هذا الصدد فإنى أستطيع أن أعترف لمحمد محمود بأنه كان قادرًا على أساليب أخرى أرفع مستوى من مثل هذه الحملات، ذلك أنه كان هو الوحيد الذى نجح فى استقطاب أحد أقطاب الوفد ليخرج عن الوفد لينضم إليه دون أن يكون هذا الخروج مرتبطا بانشقاق أو اختلاف أو أزمة.

وأنا أقصد بهذا خروج أحمد خشبة وكيل مجلس النواب الوفدى ثم الوزير الوفدى عن الوفد وانضمامه إليه فى تصديع الائتلاف الوزارى عام ١٩٢٨، وربما أرجع البعض السبب فى ذلك إلى ما كان يربط الرجلين من علاقة قرابة، ومسقط رأس.

(٤٢)

ويبدو أن الزمن (والزمن وحده) كان يدفع محمد محمود أن يتنازل عن كثير من سلطويته،

وبدون الدخول فى تفصيلات كثيرة فإنه يمكن القول بأن عددا من التفصيلات التى حفلت بها خلافات وزارته الرابعة والأخيرة كانت تمس هيبته كزعيم كبير، فإذا بوزراء مخضرمين من طراز حسن صبرى باشا يتحكمون بتعسف شديد فى صميم اختصاصاته كرئيس للوزراء، ويتحمل محمد محمود هذا التعسف برحابة صدر لم يكن معروفا بها.

وليس أدل على هذا من هذه القصة التى يرويها الدكتور هيكل فى مذكراته عن وقوف حسن صبرى باشا ضد تعيين إبراهيم دسوقى أباظة باشا وزيرا فى المحل الذى خلا باستقالة رشوان محفوظ. وفى إطار رواية هيكل للنزاع الذى حدث عند خلو مقعد أحد الدستوريين:

«كان طبيعيًّا أن يحل حر دستورى فى وزارة الزراعة مكان رشوان محفوظ باشا الحر الدستورى، ولذا اقترح محمد محمود باشا يوما على مجلس الوزراء أن يعين إبراهيم دسوقى أباظة بك وزيرا للزراعة. ومثل هذا الاقتراح يذكر عادة أمام المجلس للعلم. لكن الأمر فى هذه المرة اختلف عما جرت به العادة. فقد اعترض حسن باشا صبرى على تعيين دسوقى بك أباظة وزيرا، وهدد بالاستقالة من الوزارة إذا تم هذا التعيين قائلا: إذا دخل دسوقى بك من هذا الباب فأنا أخرج من الباب الآخر».

«وسئل (أى حسن صبرى باشا) عن سبب اعتراضه، فلم يذكر إلا أن دسوقى بك كان يدفع للمرشحين فى الانتخابات من الأحرار الدستوريين مالًا. ولما قيل له: إن دسوقى بك سكرتير الحزب، وإنه كان يشرف على عملية الانتخاب لحساب الحزب، لم يغير موقفه، بل أصر عليه».

(٤٣)

ويبدو محمد محمود باشا فى رواية الدكتور هيكل مستسلما:

«وتولتنا الدهشة لهذا الإصرار وبخاصة لأننا كنا مقتنعين بأن محمد باشا لم يعرض اسم دسوقى بك على مجلس الوزراء إلا بعد أن اتفق عليه مع القصر».

«على أن محمد باشا آثر أن يرجئ تعيين وزير الزراعة على أن تحدث فى الوزارة ثغرة باستقالة حسن صبرى باشا، وقد تكون لهذه الثغرة من بعد نتائج غير محمودة».

«وظل منصب وزير الزراعة بعد ذلك شاغرا زمنا غير قليل، ثم عين فيه محمد بك رياض».

■ ■ ■

الفصل الثالث

فيما بين أنداده

(٤٤)

هل كان من الممكن لمحمد محمود أن يتزعم حزبا أو تجمعا ائتلافيا يكون مساويا أو قريبا من مستوى الوفد؟

من الحق أن نقول: إن جهودا خارقة للعادة بذلت فى هذا السبيل دون جدوى فأصبحت هذه الجهود «الخارقة» أقرب إلى «الوهمية».

ومن سوء حظ محمد محمود أن الخلاف الشهير حول مزاد مزرعة فواكه الجبل الأصفر، ودور السعديين فى إثارته فى البرلمان قد حدث فى الوقت الذى شهد رغبة متصاعدة أو ملحة فى تتويج محمد محمود زعيما لحزب كبير يتألف من الدستوريين والسعديين.

وقد قدم الدكتور هيكل هاتين القصتين مضفورتين مع بعضهما البعض على نحو ما حدثتا بالفعل:

«... كانت المسائل تعرض إذن على مجلس الوزراء فلا يتقيد أعضاؤه فيها برأى حزبى، بل يناقشها كل وزير حسبما يرى، فيختلف الدستوريون، ويختلف السعديون، ثم يقر المجلس رأيا ينتهى خلافهم عنده. لهذا حسب بعضهم من الخير أن تندمج الهيئتان، الدستورية والسعدية، فى هيئة واحدة، يكون محمد محمود باشا رئيسها، والدكتور أحمد ماهر نائب الرئيس، وراقت هذه الفكرة بعض الجهات (هل يقصد الدكتور هيكل ببعض الجهات القصر الملكى؟) فشجعت عليها»

(٤٥)

ومن العجيب أن الدكتور هيكل يشير إلى (ولا نقول: يعترف) أن الأحرار الدستوريين قبلوا بالفكرة فى إطار أن يكون السعديون تابعين لهم، أو لرئيسهم، وهو ما عبر عنه بقوله: إن رئيس الهيئة الجديدة سيكون رئيس الدستوريين، وهو ما يدل بوضوح على استناد التفكير إلى الرغبة فى تكريس زعامة محمد محمود نفسه:

«ولم ير الأحرار الدستوريون بالفكرة بأسا مادام رئيس الهيئة الجديدة سيكون رئيسهم. لكن الفكرة لقيت مقاومة عند السعديين، فقد كان بعض زعمائهم يؤمن بأنهم ورثة سعد زغلول، وبأنهم سيتغلبون على النحاس (باشا) ماداموا محتفظين باستقلالهم، فأما إذا انضموا إلى الدستوريين فقد ضاعت عليهم الفرصة لأن النحاس باشا يظل عندئذ الوارث الوحيد لسعد زغلول، وتشبث أصحاب هذه الدعوة بها تشبثا لم يكن يسيرا على زملائهم التغلب عليه، لذلك استبعدت فكرة اندماج الحزبين ولم يفكر فيها من بعد أحد».

(٤٦)

ومن الطريف بعد هذا أن الدكتور هيكل نفسه فيما كتبه كان حريصا على نسف وتسفيه فكرة الوحدة بين السعديين والدستوريين:

«وما كان للهيئتين أن تندمجا وقد أثبتت الأيام أن اشتراكهما فى الوزارة لم يزل ما بينهما من تنافس دل عليه فى وضوح حادث وقع رغم تضامنهما ضد الوفد، فقد استغل السعديون هذا الحادث استغلالا تساءل الأحرار الدستوريون عن المقصود منه، ذلك هو حادث مزرعة الجبل الأصفر التابعة لوزارة الزراعة».

«فقد كانت هذه المزرعة الحكومية الكبيرة تنتج فواكه تباع كل عام بآلاف الجنيهات بعد طرحها فى المزاد العلنى، وتم المزاد فى تلك السنة كما كان يتم فى السنوات التى كانت قبلها، واعتمده رشوان محفوظ باشا وزير الزراعة».

«ثم جرت الأقاويل بأن إجراءات المزاد لم تكن سليمة، وأن مزايدين تقدموا تلغرافيا بزيادة

كبيرة على العطاء الأخير، فلم تعرهم وزارة الزراعة بالا، تشبثا منها، فيما قيل، بإرساء المزاد على شخص معين».

(٤٧)

ويستعرض الدكتور هيكل مشاعره إزاء تدخل السعديين المفاجئ فى القضية وطرحها فى استجواب برلمانى وكأن هذا لم يكن من حقهم:

«وإن الناس ليتحدثون فى هذا الأمر، إذ تقدم إلى مجلس النواب استجواب عن هذه الصفقة من أحد النواب السعديين، المفروض فيهم أنهم يؤيدون الوزارة. وعجب كثيرون لهذا التصرف، وتساءل بعضهم: «ما بال المعارضين الوفديين لم يقدموا هذا الاستجواب، وقدمه السعديون؟».

«وإننى لأشيع يوما جنازة أحد الكبراء إذ همس فى أذنى زميلى حسين سرى باشا وزير الأشغال، وكان يسير إلى جانبى، بأن الملك يرى أن يستقيل رشوان باشا محفوظ من الوزارة محافظة على نزاهة الحكم، وأن رسالة بهذا المعنى أبلغت إلى محمد محمود باشا».

«وبعد أيام من هذا الحديث قدم رشوان باشا استقالته من الوزارة، وقبل مجلس الوزارة الاستقالة، وندب حسين سرى باشا وزيرا للزراعة إلى أن يعيَّن وزير لها، وطلب إلى سرى باشا أن يجرى تحقيقا دقيقا فى مزاد مزرعة الجبل الأصفر، وندب سرى باشا محمد رياض بك المستشار الملكى بلجنة القضايا لإجراء هذا التحقيق».

(٤٨)

ونأتى إلى جزئية أخرى مهمة حكمت تصرفات محمد محمود دون أن تحظى بالانتباه والتحليل، وهى ضعف قدرته على ترتيب العلاقات الحزبية فى إطارها الضيق حتى على مستوى جماعات النخبة الصغيرة العدد:

وقد وجدت نصا يعبرفيه الدكتور هيكل بطريقة بديعة ـ دون أن يقصد ـ عن افتقاد محمد محمود للقدرة على ترتيب الحديث مع الجماعات المقربة منه، وهو ما كاد يعصف بعلاقته (أى

علاقة محمد محمود) بكل من هيكل والبندارى على نحو ما نقرأ فى القصة التالية التى وقعت أحداثها قبيل تكليف محمد محمود بتشكيل الوزارة فى نهاية ١٩٣٧ .

(٤٩)

وتنبئنا هذه القصة بمدى ثقة الدكتور هيكل راويها بنفسه، وليس هذا هو موضوعنا، كما أن تضامن الأحرار الدستوريين الذى يرى هيكل أنه بمثابة مغزى هذه القصة ليس هو الآخر موضوعنا، لكن موضوعنا كما سبق أن ذكرنا هو أن محمد محمود باشا كان يعانى من افتقاد القدرة على تنظيم الجماعات الصغيرة مما أوقعه فى كل هذا الحرج:

«... وكثر تردد رجال المعارضة من المستقلين على منزل محمد محمود باشا وكثرت مداولاتهم معه. وعرفنا يوما أن محمد محمود باشا دُعى لمقابلة الملك فأقمنا نرقب نتيجة هذه المقابلة لنرتب عليها خطتنا».

«وذهبت مساء ذلك اليوم كعادتى إلى منزل محمد باشا، فألفيت به جماعة من المستقلين، منهم إسماعيل صدقى باشا وحلمى عيسى باشا وعبدالرحمن بك الرافعى، كما وجدت صديقى الأستاذ كامل البندارى المحامى، فجعلنا نتداول الحديث فى انتظار عودة محمد باشا من القصر.

فلما عاد حسبناه سيفضى إلينا بما دار بينه وبين صاحب العرش، لكنه أقام برهة يبادلنا الحديث فى شئون شتى، ثم قام ففتح باب الصالون الصغير المتصل بالصالون الكبير وقال: اتفضلوا، وقمنا يتقدمنا أصحاب الدول والمعالى، وكلنا يحسب أنه اختار الصالون الصغير مخافة أن يدخل علينا فى الصالون الكبير مَنْ لا يريد الباشا وجودهم معنا».

«ودخل الحاضرون حتى لم يبق إلا عبدالرحمن بك فهمى والأستاذ كامل بك البندارى وأنا، عند ذلك وقف محمد باشا بالباب وقال: إلى هنا وكفى».

(٥٠)

ونصل إلى العقدة فى قصة خلاف هيكل العارض مع محمد محمود:

«وأدهشتنى هذه الحركة فقلت فى لهجة مَنْ شعر بكرامته تجرح: وأنا أيضا.. أنا لا أدخل؟

قال: نعم، وأقفل الباب.

عند ذلك صعد الدم إلى رأسى، وغلى فى عروقى، وانقلبت خارجا من الصالون الكبير إلى باب الدار، وقد ملكنى أشد الغضب.

وسألنى كامل بك البندارى: إلى أين؟ رويدا، وأجبته وقد فاض بى الغضب: دعنى، إننى سأرسل الساعة استقالتى من الحرب، فلن أرضى ما حدث بأى ثمن.. أنا الذى حملت أثقل عبء فى المعارضة يعرضنى محمد باشا هذا التعريض؟!».

(٥١)

يطلعنا الدكتور هيكل بدقة على عدد من الانطباعات المتباينة التى سجلها لعدد من زعماء تلك الحقبة:

«وقال البندارى بك: لقد تعرضت أنا لمثل ما تعرضت أنت له.. وقد يجمل بنا أن ننتظر حتى نقف على ما قد يكون فى الأمر من سر.

قلت: أنت وما بدا لك، أما أنا فمستقيل لا محالة.

قال: إذن أستقيل معك، وسار إلى جانبى يحاول تسكين حدتى حينا، ويكرر تضامنه معى فى الاستقالة حينا آخر، ثم ركبنا سيارته فسارت بنا إلى منزله على مقربة من كوبرى الإنجليز - الجلاء الآن - وحررنا كتاب الاستقالة ووقعناه معا ثم عدنا به إلى شارع الفلكى، ودفعنا به إلى مَنْ يوصله إلى محمد باشا.

وإنا لننتظر فى مجلسنا بالسيارة عودة الرسول يبلغنا أنه أوصل الرسالة، إذ أقبل حفنى محمود بك يطلب إلينا أن ننزل لنقابل شقيقه ولنتفاهم فيما حدث.

ونظر إلىّ البندارى بك نظرة استفسار فأجبت حفنى بك جواب من بلغ منه الغضب غايته، وقلت لكامل بك: والآن عد بنا إلى منازلنا، وعاد بنا إلى منزله هو، وجعلنا نتناول بالحديث ما كان».

(٥٢)

وتبدأ الأمور تسير فى منحنى الحل على نحو يعطينا فكرة عن أن محمد محمود كان محظوظا للغاية فيمن يحبونه ويحيطون به، او لعله طابع ذلك العصر:

«وإنا لكذلك إذ أقبل أحمد بك عبدالغفار وطراف بك على فعاتبانا على تسرعنا فى الاستقالة، وذكر أن محمد باشا إنما صنع ما صنع لأنه لم يكن يريد أن يشرك عبدالرحمن بك فهمى فى الحديث، قلت: إن يكن ذلك فقد كان بمقدوره أن يدعونا جانبا قبل دعوتنا إلى الصالون الصغير، وأن يخبرنا بما فى نفسه وأن يطلب إلينا الانتظار، أما وقد فعل ما فعل وأقفل الباب فى وجهنا، فذلك الدليل على أنه لا يعبأ بنا، ولهذا لن أعدل عن الاستقالة من حزب ذلك موقف رئيسه منى، ولا فائدة من المناقشة فى أمر عزمته ونفذته».

«ورأى أحمد بك عبدالغفار ألا رجاء فى إقناعنا بالذهاب إلى دار محمد باشا فخرج مع طراف بك.

وبينما نحن نتحدث إذ وقفت بالباب سيارة ثم دخل علينا محمد باشا محمود وأحمد بك عبدالغفار وطراف بك على.

وبعد أن جلسوا قال محمد باشا: «تزعل منى أنا ياهيكل، وتتصور أننى أقصد إغضابك، لم يكن ذلك ظنى بك»، وأجبته: أما وقد حضرت دولتك إلى هنا فأنا أكتفى بهذا وأعتبر المسألة منتهية وكأن لم يحدث شىء. وأراد هو أن يتابع الحديث، ولعله أراد أن يفسر موقفه، فقلت: ولا أزال متجهما: لا ضرورة للكلام فى أمر أعتبر أنه لم يحدث».

«لم يكن لى أن أصنع فى مثل هذا الموقف غير ما صنعت، بعد أن رأيت الرجل أقبل غير مرتد معطفه فى هذه الليلة القارسة البرد من ليالى ديسمبر، مسارعة منه لمرضاتنا».

«لم أكن لأقص هذا الحديث لولا أنه يفسر جانبا من خلق محمد باشا محمود، رغم ما كان يوصف به من تعال وكبرياء، وأنه يصور تضامن الأحرار الدستوريين فى هذا الظرف الدقيق الذى كانت تتخطاه المعارضة فى مصر».

(٥٣)

كان أول عهد محمد محمود بالمناصب الوزارية هو توليه وزارة المواصلات فى وزارة عدلى يكن الثانية، وكانت وزارة ائتلافية استمرت عشرة شهور (يونيو ١٩٢٦ ـ أبريل ١٩٢٧) اشترك فيها الوفد والدستوريون، ومن الطريف أن النحاس باشا كان ـ كما ذكرنا من قبل ـ قد بدأ مناصبه الوزارية أيضًا بتولى وزارة المواصلات فى وزارة سعد زغلول باشا، ومن الطريف أكثر أن النقراشى باشا قد بدأ هو أيضابهذه الوزارة فى وزارة النحاس الثانية (١٩٣٠).

وفى الوزارة التالية وهى وزارة ثروت التى استمرت أحد عشر شهرًا (أبريل ١٩٢٧ ـ مارس ١٩٢٨) وكانت امتدادا للوزارة الأولى صعد نجم محمد محمود ليتولى وزارة المالية، ومن الطريف أنه فى تشكيل هاتين الوزارتين كان أحدث الوزراء جميعًا.

و الأكثر طرافة أن وزارة عدلى باشا الثانية لم تضم وزيرًا جديدًا غيره، على حين لم تضم وزارة ثروت الثانية أى وزير جديد، وهكذا ظل هو بمثابة الأحدث، بل إنه طوال الفترة التى شملت النصف الثانى من عام ١٩٢٥ وعامى ١٩٢٦ و١٩٢٧ لم يدخل الوزارة وزير جديد غيره.

(٥٤)

ولما شكل النحاس وزارته الأولى فى مارس ١٩٢٨ كامتداد لوزارتى عدلى وثروت، احتفظ محمد محمود بوزارة المالية فى وزارة النحاس باشا التى استمرت ثلاثة شهور (مارس ١٩٢٨ ـ يونيو ١٩٢٨).

وقد صعد محمد محمود من هذا المنصب إلى رئاسة الوزارة ليخلف النحاس باشا، وكان صعوده، على نحو ما نعرف، بأن استقال هو وثلاثة من الوزراء ذوى الميل إليه أو الميل إلى الأحرار الدستوريين (هم أحمد خشبة باشا وإبراهيم فهمى كريم باشا وجعفر ولى باشا) من الائتلاف الحكومى الحاكم فتصدع الائتلاف وعهد إليه هو نفسه بتشكيل وزارته الأولى (يونيو ١٩٢٨ ـ ٢ أكتوبر ١٩٢٩) التى كانت أطول عمرًا من كل الوزارات السابقة عليها، بل هى

الثانية على مدى عهد الملك فؤاد من حيث طول البقاء (١٥ شهرًا) (بعد وزارة صدقى الأولى التى لم يكن عهدها قد جاء بعد) وفى وزارته هذه احتفظ محمد محمود لنفسه بوزارة الداخلية بعد يومين من تشكيل الوزارة.

(٥٥)

وقد اشتهر محمد محمود فى أثناء هذه الفترة بأنه صاحب اليد الحديدية، ومن المعروف أن الأستاذ العقاد قد سخر من هذه التسمية بقوله المأثور: «يد من حديد فى ذراع من جريد». وقد سارت الصحافة وراء الأستاذ العقاد فسامت محمد محمود كل أنواع النقد المقبول وغير المقبول.

وفى المقابل فقد جمعت كلمات محمد محمود إبان وزارته الأولى فى مجلد فخم باسم «اليد الحديدية».

(٥٦)

فى ٣٠ ديسمبر ١٩٣٧ بدأت فترة محمد محمود الثانية فى رئاسة الوزارة وقد استمرت حتى ١٨ أغسطس ١٩٣٩، وقد شكل خلالها ٣ وزارات متعاقبة ومتصلة مثلت وزاراته الثانية والثالثة والرابعة (التى هى الأخيرة)، ومن المهم أن نفرق بين هذه الوزارات التى يختلط الحديث عنها فى كثير من أدبيات السياسة، والتى يتناولها البعض بصفة إجمالية على أنها وزارة واحدة هى وزارة محمد محمود الثانية، ومن التبسيط أن نقول: إن السبب فى تشكيل وزارتين أخريين أى الوزارتين الثالثة والرابعة اللتين كانتا امتدادا للثانية، كان شكليا، لكنه مهم فى التقاليد الدستورية وتشكيلات الوزارة:

- فقد أجريت انتخابات وكان لابد من تشكيل وزارة (هى الثالثة بين وزاراته) بناء على نتائجها.
- أما ثالثة هذه الوزارات (وهى الوزارة الرابعة بين وزاراته) لمحمد محمود فقد تشكلت كى تضم السعديين إلى الوزارة.

(٥٧)

وهكذا يمكن سرد هذه الوزارات وعمرها ومكوناتها الحزبية على النحو التالى:

- وزارته الثانية فى ٣٠ ديسمبر ١٩٣٧، والتى عاشت أربعة شهور وأجرت الانتخابات، وقد شكلها من الأحرار الدستوريين وبقايا حزب الاتحاد، والحزب الوطنى.
- والثانية هى وزارته الثالثة التى تشكلت فى ٢٧ أبريل ١٩٣٨ بعد ظهور نتيجة الانتخابات التى أجرتها وزارته، وعاشت قرابة شهرين، ومع أن الانتخابات أسفرت عن فوز الحزبين السعدى والدستورى بمقاعد متقاربة، لكن السعديين آثروا ألا ينضموا لهذه الوزارة.
- والثالثة مع وزارته الرابعة فى ٢٤ يونيو ١٩٣٨، وقد تشكلت هذه الوزارة كى تضم السعديين وتعيد الأمور إلى نصابها الطبيعى، وقد عاشت هذه الوزارة أكثر من عام.

(٥٨)

وعند تشكيل محمد محمود لوزارته الثالثة (إبريل ١٩٣٨) احتفظ بالداخلية أيضًا مع الرئاسة لمدة ثلاثة أسابيع فقط حيث أسندها إلى أحمد لطفى السيد، على حين تولى هو المالية فى الفترة الباقية من حكم الوزارة (١٨ مايو ١٩٣٨ ـ ٢٤ يونيو ١٩٣٨).

أما فى وزارته الرابعة فقد اكتفى بالرئاسة دون أن يتولى المالية أو الداخلية معها، وقد ترك هاتين الوزارتين لأكبر قطبين سعديين، وكان نجمهما فى ذلك الوقت فى أقوى مراحله بعد خروجهما على الوفد وفوزهما هما وحزبهما بأغلبية كبيرة فى انتخابات ١٩٣٨، وقد تولى المالية فى وزارته الرابعة الدكتور أحمد ماهر باشا، على حين تولى النقراشى باشا وزارة الداخلية.

ومن الطريف أن محمد محمود باشا نفسه عمل وزيرًا للمالية تحت رياسة رئيسين للوزراء هما: ثروت باشا والنحاس باشا، على حين عمل معه فى وزاراته الأربع أربعة وزراء للمالية هم: على ماهر (فى الوزارة الأولى)، وإسماعيل صدقى (فى وزارته الثانية وبداية وزارته الثالثة)، وهو

نفسه (فى بقية وزارته الثالثة)، وأحمد ماهر باشا (فى وزارته الرابعة)، أى أنه لم يعمل معه كوزير للمالية إلا رؤساء وزراء لاحقون، أو سابقون، أو حاليون (هو نفسه).

(٥٩)

اشترك محمد محمود فى ٣ وزارات وشكل ٤ وزارات، أى أنه رأس أكثر مما ترأس.

ولم يتول من الوزارات إلا ثلاثًا: المواصلات، والمالية، والداخلية.

من بين رؤساء الوزارات (حتى عام ٢٠٠٠) يأتى فى ترتيب متأخر من حيث عدد الوزراء الجدد الذين استوزرهم وأتاح لهم لقب الوزير. إذ يأتى فى الترتيب الخامس عشر (مكرر) بين رؤساء الوزراء من حيث عدد المستوزرين الجدد.

ويأتى فى ترتيب أكثر تأخرا عن هذا من حيث متوسط الوزراء الذين استوزرهم.

فعلى مدى ٤ وزارات لم يستوزر إلا ١٤ وزيرًا بمتوسط ٣,٧٥ وزير فى الوزارة الواحدة.

لكن الجدير بالذكر أنه لم يكن ـ فضلًا على هذا ـ صاحب الاختيار فى كل هؤلاء، فقد كان هناك ائتلاف وزارى يسمح للسعديين على سبيل المثال أن يختاروا مَنْ يمثلهم ضمن الحصة المخصصة لهم فى الوزارة الائتلافية.

(٦٠)

ومع هذا فإن بعض الأسماء التى دخلت وزارات محمد محمود ذات قيمة كبيرة جدًّا فى تاريخنا السياسى.

- فهو أول مَنْ استوزر أحمد لطفى السيد، والدكتور حافظ عفيفى، وذلك فى وزارته الأولى (١٩٢٨).
- كما أنه هو الذى استوزر حسين سرى باشا، والدكتور محمد حسين هيكل باشا، فضلًا على زعيم الحزب الوطنى محمد حافظ رمضان، وذلك ضمن سبعة وزراء فى وزارته الثانية (ديسمبر ١٩٣٧).

- كما أنه هو الذى استوزر الشيخ مصطفى عبدالرازق باشا فى وزارته الثالثة (أبريل ١٩٣٨).
- وهو الذى استوزر سابا حبشى باشا فى وزارته الرابعة (يونيو ١٩٣٨).

(٦١)

وبالإضافة إلى هؤلاء الأعلام السبعة فقد استوزر أيضًا مَنْ هم أقل ذكرًا فى التاريخ المعاصر، وإن كانت قيمتهم فى ميادين عملهم لا تقل عن هؤلاء، وهم: حسين رفقى، ومراد وهبة، وأحمد كامل، وكامل البندارى فى الوزارة الثانية، ورشوان محفوظ باشا فى الوزارة الثالثة، والدكتور حامد محمود، ومحمد رياض فى الوزارة الرابعة.

ومن الطريف أن رئيس الوزراء الوحيد الذى استوزره محمد محمود باشا كان هو حسين سرى باشا، ومن المصادفات أن حسين سرى كان رئيس الوزراء الذى توفى محمد محمود فى عهده، وتقدم المشيعين لجنازته.

■ ■ ■

الباب الثانى

من الوظيفة إلى الزعامة

الفصل الرابع

فيما قبل ثورة ١٩١٩

(٦٢)

ولد محمد محمود باشا فى قرية ساحل سليم التابعة لمركز أبو تيج فى مديرية (الآن محافظة) أسيوط فى ٤ إبريل ١٨٧٨.

كان أبوه محمود باشا سليمان وكيلا لمجلس شورى القوانين ، وقد أصبح رئيسا لحزب الأمة عند تأسيسه عام ١٩٠٧. وكان أيضا من كبار ملاك الأراضى الزراعية فى الصعيد ، وعلى سبيل التقريب فيروى أنه أورث ابنه ١٦٠٠ فدان.

تلقى محمد محمود باشا تعليمه بمدرسة أسيوط ونال الشهادة الابتدائية عام ١٨٩٢، ثم التحق بالمدرسة التوفيقية بالقاهرة، حيث أتم دراسته فيها عام ١٨٩٧.

درس محمد محمود فى كلية باليول جامعة أكسفورد بإنجلترا، وحصل على دبلوم فى علم التاريخ، وكان أول مصرى تخرج فى جامعة أكسفورد.

عقب عودته من إنجلترا عين وكيل مفتش بوزارة المالية (١٩٠١- ١٩٠٢)، ثم انتقل إلى وزارة الداخلية، وعين مساعد مفتش عام ١٩٠٤، ثم سكرتيرًا خصوصيًّا لمستشار وزير الداخلية الإنجليزى عام ١٩٠٥..

(٦٣)

كان محمد محمود باشا من أوائل الذين اختيروا لتولى مناصب المديرين فى سن مبكرة، وهى من الوظائف الحكومية العالية، وقد تميز أداؤه باستقلال الشخصية والحرص على الكرامة،

وهى جزئية جديرة بالنظر فى تأمل تاريخ محمد محمود قبل انضمامه إلى سعد باشا زغلول فى تكوين الوفد المصرى.

عين محمد محمود مديرًا للفيوم قبل الحرب العالمية الأولى، وزارها الخديو عباس حلمى ولكنه قطع الزيارة لما رأى هجوم محمد محمود باشا على مأمور زراعة الخاصة الخديوية.

(٦٤)

هكذا نشأت أزمته مع الخديو عباس حلمى، فى أثناء عمله مديرًا للفيوم، وعن مواضع متفرقة من مذكرات سعد زغلول ننقل انطباعاته التى سجلها يوما بيوم (فى يومياته) عن تطورات هذه القصة:

يقول سعد زغلول:

«اجتمعنا بين يدى الحضرة الخديوية، وكانت (أى الحضرة الخديوية) على أشد حالات الانفعال، وجرى الكلام فى موضوع المديرين، فتكلم فيه بكلام شديد....

قال: إن مدير الفيوم (يقصد محمد محمود بك.. باشا فيما بعد) قدم استعفاءه، وبلغنى أنه رُفض قبوله، هل هذا صحيح؟

فقال ناظر الداخلية: نعم قدم استعفاءه.

فقال: إن المبدأ الذى جرت الحكومة عليه منذ سبعة عشر عامًا، هو أن تقبل الحكومة كل استعفاء يقدم لها! فيلزم قبول هذا الاستعفاء حتمًا، حتى يشتغل هذا المدير بالسياسة مع لطفى السيد، فيشتغل أحدهما بالإنجليزية، والآخر بالفرنساوية!

وقد وقف اليوم أمامى متوكئا على سيفه، وجمع العمد بواسطة التليفون ليحضروا خطبة لطفى السيد، وأنا لا أقبل ذلك مطلقا، وهذه أحوال لا يمكن السكوت عليها!».

«ثم قال (أى الخديو) لبطرس باشا (غالى) عند الانصراف: انظر لى هذه المسألة وابحث فيها. وأضاف قائلا: وقد بلغنى أن فى نية البعض عمل مظاهرة! واللازم اتخاذ جميع الوسائل لمنع ذلك».

(٦٥)

ثم تروى مذكرات سعد زغلول فصلا آخر من القصة:

«وفهمت أمس (١٠ يناير سنة ١٩٠٩) من محمد سعيد أن الخديو رفض مقابلة محمد محمود، وأنه مصر على قبوله استعفاءه، وأنه أعطاه إجازة عشرة أيام حتى يهيئ بطرس الوسائل لنهو (إنهاء) المسألة».

«وكنت دعوت محمد محمود يوم الجمعة للحضور عندى، فحضر بعد تردد، وفهمت منه أنه متأثر لكونى لم أكاشفه يوم العيد بالمسألة، ولم أدخل بيته للمعايدة، فوضحت له الحقيقة».

«ثم أخبرنى أنه مراقب، وأنه يخشى الاجتماع بالناس، حتى لا يمسهم ضر».

«فقلت: ذلك وهم منك، فلا تطع الوهم، ومن السهل تأويل حضورك برجاء تبديه».

«فقال ـ وقد انفعل ـ: أنا لست راجيًا ولا أميل للترجى!

وانصرف تحت التأثير، بعد أن طلبت منه أن يمر بى، ولكنى لم أره للآن».

(٦٦)

ويحلل سعد زغلول الأحداث على طريقته المتأثرة بنظراته السيكولوجية والفلسفية الذكية:

«يظهر لى من تصرفاته (الحديث عن محمد محمود) فى حادثته، أنه يريد الجمع بين الوظيفة والإباء: يود البقاء فى الوظيفة، ويريد أن يكون بقاؤه فيها مقرونا بالعزة والشمم، لذلك لم يقدم الاستعفاء مباشرة، بل أرسله ابتداء إلى عبدالخالق ثروت، صديقه وصديق ناظر الداخلية، ثم قدمه هو بنفسه!

على أنه إن كان اعتبر تقديم غيره عليه جارحًا له جرحًا لا يلتئم مع بقائه فى الوظيفة، لما تشبث بهذه الوسائل التى لا تعتبر إلا من قبيل التمحك والاستعطاف، كما أشرت إليه بذلك،

وإن لم يكن اعتبرها كذلك، فكان الأليق به أن يسكت عن الاستعفاء، وأن يلتمس الترقى بغير هذا الإباء».

(٦٧)

وفى موضع أخير يروى سعد زغلول المرحلة الأخيرة من هذه القصة على نحو ما حدثت فى وقتها فيقول:

«انتهت مسألة محمد بك محمود، مدير الفيوم، بعد أن طال القول فيها، وقد كان الجناب العالى متشبثًا برفته، أو نقله إلى أسوان حتى يستعفى من وظيفته، لكن تراءى للجهة الأخرى أن فى تحقيق ذلك خطرًا على الموظفين، فلم توافق عليه، وانتهى الحال على استبقائه».

ومن أكثر الأمور طرافة أن الخديو عباس نفسه عاش حتى رأى محمد محمود رئيسا للوزراء:

(٦٨)

وفيما بعد فإن محمد محمود نقل إلى محافظة القناة ومن الطريف أن مذكرات سعد زغلول تدلنا على أن رئاسة الدولة لم تكن مرتاحة لهذا التعيين وكانت تستكثرهذا المنصب على محمد محمود.

«... وأظهر امتعاضه من تعيين محمد محمود محافظًا للقنال، وقال: إنه كان يتوهم أنه محافظ لبورسعيد دون الإسماعيلية والقنال.

وكاد يسقط التعيين، لكنه عدل بعد إظهار عدم الارتياح».

(٦٩)

ثم أصبح محمد محمود مديرا للبحيرة، وكانت له فى أثناء عمله كمدير للبحيرة فى عهد السلطان حسين كامل مشكلة كبرى.

ومن المفيد أن نقرأ بعض الروايات عن أزمته فى البحيرة من خلال مذكرات سعد زغلول ونص بديع لتوفيق الحكيم فى كتابه «عصفور من الشرق».

ونبدأ بنص الحكيم لأن والده كان هو المستشار الذى أنقذ محمد محمود باشا (رئيس الوزراء فيما بعد) من مؤامرات الإنجليز ضده.

وقد قص توفيق الحكيم القصة فى كتابه «عصفور من الشرق» بطريقة فنية شائقة دون أن يذكر الأسماء الحقيقية، مشيرا بوضوح إلى نزاهة والده (المستشار إسماعيل الحكيم) الذى لم يقبل التخلى عن ضمير القاضى إرضاء للإنجليز، وقد كان الحكيم حريصا على أن يفخر كل الفخر بموقف والدته المؤيد لأبيه فى هذا السلوك المعلى من قيمة ضمير القاضى.

(٧٠)

وهذا هو نص رواية الحكيم:

«... هو أيضا (الحديث عن بطل العمل الفنى الذى هو الحكيم نفسه) نشأ على الكراهية.. كراهية الإنجليز.. إنه لن ينسى قط صورة أبيه الشاحبة حين دخل البيت ـ ذات مساء ـ مضطربا، متأثرا».

«كان محسن يسمع المستشار من فتحة الباب يخاطب زوجه، ويقول: إما التخلى عن الوظيفة.. وإما التخلى عن ضميرى كقاض.. إن أكل العيش أصبح مهددا».

«كانت أم محسن عملية، متيقظة، فأحست بانتفاضة.. كانت طبيعتها متغيرة، متناقضة.. فهى شجاعة، ومع ذلك تراها خائفة.. وهى رحيمة وقاسية.. قوية وضعيفة.. وهى تحب العظمة إلى أبعد الحدود، لكن العظمة التى لا تكلف صاحبها شيئا كبيرا، والتى لا تتطلب التضحية، ولا التى تهدد الحياة، ولا حتى الأرزاق».

«كانت تفهم معنى الكلمات الرنانة مثل: الضمير ـ الحكمة ـ الشجاعة».

«وحالما علمت أن ضمير زوجها القاضى، كان ألعوبة، لم تتردد فى أن ترتفع بأفكارها.. ناسية فى هذه اللحظة ما يترتب على فقدان المركز، فأعلنت رأيها لزوجها قائلة: إن ضمير القاضى وشرفه قبل كل شىء».

«لقد كانت تعلم كل ما يدور حول هذا الموضوع.. والناس يتكلمون عن قضية فى الاستئناف.. والهمس يدور فى كل مكان.. إن القضية مؤامرة من مؤامرت الإنجليز ضد مدير أحد أقاليم الدلتا الذى اتهموه بالكبرياء».

(٧١)

ويرسم توفيق الحكيم بطريقة انتقائية بديعة بعض ملامح شخصية محمد محمود باشا وما كان من اضطراب علاقته كمصرى بالإنجليز فيقول:

«وكان المدير ابنا لإحدى الأسر الغنية فى الوجه القبلى، تلقى علومه فى أكسفورد، وعاش مدة كبيرة فى إنجلترا، وكان يحبها مثلما يحب بلاده، بل كان يحب كل ما هو إنجليزى».

«وجاء إلى بلده، فكان يرسل ملابسه مرتين فى الشهر إلى إنجلترا لغسلها وكيها، ثم عين يوما مديرا لإحدى محافظات الوجه البحرى، وهناك اكتشف لأول مرة وجه الإنجليز الحقيقى».

«لم يكن ذلك «الجنتلمان» الذى عرفه فى إنجلترا رجلا محبوبا وشريفا، لقد أصبح كائنا آخر، ذا خلق يتعارض مع مثيله الإنجليزى فى بلاده.. إنه الحاكم الذى يفرض سلطانه، ويصدر أوامره على أكبر الشخصيات المصرية.. إنه لأمر عادى أن يستقبل المدير - وهو موظف كبير - أى موظف إنجليزى صغير يمر بالمحافظة».

«وكان هذا المدير - صديق الإنجليز - غير جاهل هذا التقليد المهين، ولكن الشىء الذى كان يجهله أن ذاك الإنجليزى المحتل لا يقر صداقته للمصرى.. إن قاموسه لا يحوى غير كلمتى (سيد وعبد).

(٧٢)

ثم يتعمق الحكيم رسم ملامح تعامل محمد محمود باشا مع الإنجليز فيقول:

«إن المدير، كان قد قرر الاستقالة، ولما علم الإنجليز بذلك لفقوا له تهمة.. فاتهموه ظلما بأنه عذب بعض المتهمين فى قضية للحصول على اعترافات منهم، وهذا عمل غير مشروع فى قوانين الإنسانية، والقوانين المدنية!!».

«لقد كانت عمليات ظاهرها الرحمة، وباطنها الانتقام من شخص أرادوا إذلاله.. فباسم الإنسانية يهاجمون أعداءهم ويحاكمونهم،، هذه كانت طريقة الإنجليز التى يتقنونها».

«وكان ـ فى الحقيقة ـ مديرنا يجهل كل هذا التدبير.. أن الجناة يبرؤون، والأبرياء يصبحون جناة، وهم فى كل ذلك لا يعدمون الوسائل».

(٧٣)

ويصور الحكيم بعض منابع الرؤية القيمية التى حكمت موقف القاضى وزوجته (وهما والداه)، وأثر هذه الملامح فى تشكيل ضمير القاضى وحكمه فى قضية محمد محمود باشا.

«وكان أبو محسن مكلفا بالنطق بالحكم فى هذه القضية، وبعد أن حقق القضية جيدا، ورأى الجروح المفتعلة فى أجسام المصابين، وعلم حقيقتها.. خافوا ألا تكون هذه أدلة قاطعة، فجاؤوا إليه بمن يسر فى أذنه ويقول له: «يجب أن يكون حكمك مدينا للمدير، وإلا..».

«وكان القاضى يعلم يقينا ببراءة المدير، كما كان الرأى العام يعرف ذلك».

«وجاءت الوعود بعد التهديد لعلها تفيد.. فقد لمحوا له بالإنعام عليه بالرتب والنياشين فى غداة الحكم».

«فماذا عساه يفعل؟».

«لذلك، كانت أم محسن تتغلب على نزعتها، وطبيعتها وتقول لزوجها: احكم بحسب ضميرك ياعزيزى، وليكن ما يكون».

«وحكم القاضى بالبراءة.. ولكن هذا لم يمنع المعتدين من أن يجدوا نصا قانونيا عاونهم على تحويل القضية إلى قاض آخر يتعاون معهم على إدانة المدير، والذى أصبح بعد تلك القضية زعيما من زعماء الثورة المصرية».

(٧٤)

وننتقل إلى النصوص الموجزة التى تحدثت بها مذكرات سعد زغلول عن هذا الواقعة:

«وقعت فى مديرية البحيرة حوادث تعذيب شنيعة جرت على أنواع مختلفة، فضرب البعض وجلد، وجوع البعض، وربط البعض جماعات جماعات بحبل يشده شرطى على جواد ويكرههم على العدو من إيتاى البارود إلى دمنهور، ومن دمنهور إلى بلاد أخرى.

وقد ظهرت آثار الضرب على أرجل نحو أربعين رجلًا ومات أحدهم من شدة التعذيب».

«وكان محمد محمود باشا فى ذلك الوقت مديرًا للبحيرة، وعندما سمع السلطان حسين بها حدث أمر بإحالة مديرها إلى المعاش فورًا، رغم أن السلطة الإنجليزية كانت هى المسئولة».

«وقد نظرت محكمة جنايات الإسكندرية هذه القضية، وحكمت بحبس الحكمدار سنتين مع الشغل، وعلى مأمور مركز إيتاى البارود بالحبس البسيط لمدة ثلاثة أشهر، وعلى بعض ضباط الشرطة بالحبس لمدة سنة، مع الاحتفاظ بالحق المدنى لأهل الذين ماتوا من التعذيب.

وصدر قرار بفصل وكيل نيابة المركز المذكور لأنه شاهد التعذيب وسكت عنه».

(٧٥)

ويصارحنا سعد زغلول بحديث عن انطباعاته وشكوكه تجاه هذه القضية، وهى انطباعات وشكوك توحى بمدى الحنكة التى كان سعد زغلول تمتع بها:

«ويلوح لى من المناقشة التى تتداول بين المحكمة والدفاع فى قضية تعذيب البحيرة، أن المحكمة ستحكم على المتهمين فيها، ومن الغريب أنى قرأت ما يدل على اندهاشها من حصول المتهمين على أوراق ثبتت على الإدارة الإنجليزية، ولم تندهش من حصول هذه الأوامر وصدورها من مصدر إنجليزى عال!».

«ولقد سبق إلى وهم المحكمة أن الذى سلم بعض الأوراق هو مدير البحيرة، لكونها صادرة إليه من المستشار بصفة سرية، وعندى أن الدفاع، إذا كان صديقًا لهذا المدير، فلم يكن له أن يبرز هذه الأوراق، لأن ذلك يعطى شبه حق للوزارة فى أن تشتد عليه فى المعاملة، بعد أن لم يكن لها وجه فى معاملته بالطريقة التى يعلم أغلب الناس شأنها».

■ ■ ■

الفصل الخامس

محمد محمود
وقضية الاستقلال الوطنى

(٧٦)

تجمع المصادر التاريخية على أن محمد محمود انضم لسعد زغلول منذ بداية الحركة الوطنية (١٩١٩)، ونفى مع سعد باشا إلى مالطة وكان ضمن وفد المفاوضات الذى رافق سعد باشا.

ويرى أنصار محمد محمود ومحبوه أنه (هو وليس غيره) كان أول من نادى بتأليف وفد للمطالبة بحق مصر فى تقرير مصيرها وفقًا للمبادئ التى أعلنها الرئيس الأمريكى «ولسن» عقب انتهاء الحرب العالمية الأولى، (وأن هذا حدث منذ سبتمبر ١٩١٨).

ومن الحق أن نشير إلى أن سعد زغلول نفسه سجل فى مذكراته ما يشير إلى هذا المعنى، حيث قال:

«فاتحنى محمد باشا محمود فى أنه ينبغى أن نفكر فى حالة مصر بعد الحرب، ويجب أن تتحد جماعة من أهل الرأى على التفكر فى هذه المسألة!».

«فقلت: «ممن تتألف هذه الجماعة؟».

«فجرى ذكر شعراوى، وعبدالعزيز فهمى، ولطفى، وهو (أى محمد محمود)، وأنا، وعدلى».

«وتأجل البحث فيها إلى فرصة أخرى».

«وقد ذكرت له طرفًا من سقطات عبدالعزيز، وبينت له كثيرًا من الشكوك فى سيرته. فما صدق ولا كذب! وتأجل البحث فى المسألة لوقت آخر».

(٧٧)

ومن المفيد هنا أن نقدم ومضات مركزة من تاريخ ثورة ١٩١٩ تلقى الضوء على طبيعة وحجم الدور الذى قام به محمد محمود.

فى اليوم السابق لما عرف بأنه ثورة ١٩١٩ اعتقله الإنجليز مع سعد زغلول وحمد الباسل وإسماعيل صدقى، ونفوا إلى مالطة، مما أدى إلى قيام الثورة.

كان محمد محمود هو الأصغر سنا بين هؤلاء الزعماء الأربعة.

تم الإفراج عن سعد وصحبه، فى ٨ إبريل ١٩١٩، وسمحت السلطات البريطانية لهم بالسفر إلى باريس، بعد أن كان مؤتمر الصلح قد اعترف بالحماية البريطانية على مصر، بمشاركة الرئيس الأمريكى ولسون، قرر الوفد أن يبعث بمحمد محمود إلى الولايات المتحدة الأمريكية، ليشترك مع القاضى الأمريكى المستر فولك فى الدعاية للقضية المصرية.

(٧٨)

ثم تبدأ مرحلة المفاوضات والانشقاق فى داخل الوفد المصرى حيث أعلن اللورد ملنر وزير المستعمرات البريطانى عن بدء المفاوضات مع الوفد المصرى، فعاد محمد محمود إلى باريس ليشارك فى هذه المفاوضات.

ثم كان محمد محمود من الأربعة الذين أرسلهم الوفد لمصر لاستطلاع رأى المصريين فى المقترحات البريطانية.

وكان سعد زغلول قد رتب لرفضها من خلال برقيته الشهيرة «نبتت فكرة»، واتصالاته السرية الفاعلة مع سكرتير لجنة الوفد المركزية فى القاهرة عبد الرحمن فهمى بك.

(٧٩)

يدعونا الترتيب الموضوعى إلى أن نقفز مباشرة إلى ١٩٢٨ أى إلى عهد وزارته الأولى حيث دارت الجولة الرابعة من جولات المفاوضات المصرية البريطانية:

فى عهد وزارته الأولى (وبالتحديد فى يوم ٢٦ يونيو) بدأت دورة المفاوضات الرابعة بين مصر وبريطانيا فى لندن، يتولاها من الجانب المصرى رئيس الوزراء وحده مع وزير الخارجية البريطانية هندرسون.

كان من الواضح أن البريطانيين حريصون على تلميعه، فلم تستمر المفاوضات سوى أسبوعين، بينما كانت مفاوضات ثروت قد استمرت عشرة شهور!

فى ٣ يوليو أعد الإنجليز أول مشروع للمعاهدة واستدعى رئيس الوزراء عبد الحميد بدوى باشا إلى لندن لصياغة المشروع بصفة نهائية.

(٨٠)

وينشط محمد محمود على جميع الجبهات:

أنهى إليه الدكتور حافظ عفيفى وزير الخارجية غضب الملك فؤاد الذى كان يتنقل فى رحلته الطويلة إلى أوروبا ونصح بإطلاع الملك فؤاد على التفصيلات التى شهدتها المفاوضات. ولهذا سافر محمد محمود إلى باريس يوم ٩ يونيو فالتقى بالملك وأطلعه على ما دار فى المحادثات.

عاد محمد محمود إلى لندن يستأنف المفاوضات بعد يومين، وشكلت لجنة وزارية بريطانية برئاسة هندرسون لمتابعتها.

اعترض رؤساء أركان حرب القوات البريطانية على المشروع، بينما أيد رئيس الوزراء رامزى ماكدونالد مشروع المعاهدة.

(٨١)

كان مشروع المعاهدة الذى نجح محمد محمود فى التوصل إليه يتفوق على مشروع تشمبرلين - ثروت فى ٣ تنازلات إضافية من جانب الإنجليز، وهى:

- انسحاب القوات البريطانية من القاهرة والإسكندرية إلى منطقة القناة. وهذه النقطة طالب بها عدلى وثروت ورفضتها بريطانيا التى أصرت على انتشار القوات البريطانية فى كل مدن مصر.
- اعتراف بريطانيا للحكومة المصرية بأنها «المسئولة منذ الآن عن أرواح الأجانب وحماية الأقليات».
- استعداد بريطانيا أن تفحص بروح العطف اقتراحًا بعودة أورطة مصرية إلى السودان فى الوقت الذى تنسحب فيه القوات البريطانية من القاهرة.

(٨٢)

عاد محمد محمود إلى مصر يوم ٢٣ أغسطس فى صحبة الملك فؤاد. و نظم الأحرار الدستوريون فى الإسكندرية استقبال الفاتحين لمحمد محمود لدى عودته بمقترحات المعاهدة.

حاول محمد محمود أن يحرج النحاس والوفد بمعاهدته فإما التعنت بالرفض!! بما يظهر النحاس مناعا للخير!! وأما القبول بزعامة محمد محمود.

كان النحاس أذكى بكثير حين رد فى قوة بأن المناقشة الموافقة من شأن البرلمان والشعب وفى ذلك نعمة، أما فى غياب الديمقراطية وحكم الشعب فهى نقمة.

أعلن رامزى ماكدونالد رئيس الوزراء البريطانى أن القرار الأخير فى المقترحات البريطانية سيكون لشعب مصر بواسطة نوابه المنتخبين.

ورد النحاس باشا بعد عدة أيام فى اجتماع ضخم فى القاهرة برفض الوفد إبداء رأى فى مقترحات المعاهدة قبل انعقاد البرلمان.

(٨٣)

وعلى صعيد آخر فى يوم ٢ سبتمبر وصل إلى مصر المندوب السامى البريطانى الجديد السير برسى لورين فلم يتصل به أى من زعماء الوفد.

فى اليوم التالى لوصوله التقى لورين بالملك فؤاد ووعد الملك بتأييد تشكيل الحكومة الائتلافية.

نجح لورين فى إقامة اتصال مع الوفد من خلال وسطاء. ونشأت علاقات قبول بين لورين وبين زعماء الوفد.

وكانت التعليمات الواضحة من وزارة الخارجية للمندوب السامى الجديد أن يسعى لقيام حكومة ائتلافية فى مصر. وفى يوم وصوله تحدث السير برسى لورين المندوب السامى الجديد إلى محمد محمود عن الحكومة الائتلافية. لكن محمد محمود أجاب بأسى: لقد قيدت تصريحات ماكدونالد حركتى تماما، بينما كان شرطى الأساسى عند بدء المحادثات ألا تقيد يداى بالطريقة التى أعيد بها الدستور أو أسلوب الانتخابات.

(٨٤)

ومع ذلك وافق محمد محمود على قيام وزارة ائتلافية على أمل أن تقبل المقترحات البريطانية وتصدر المعاهدة.

وقد كان من المستحيل تشكيل هذه الحكومة دون اشتراك الوفد فيها. وقد ظل لورين عشرة أيام يحاول تشكيل هذه الوزارة الائتلافية دون جدوى.

وهكذا انتهت فكرة الائتلاف وأصبحت العودة إلى الوفد حتمية.

تلقى لورين يوم ٢٥ سبتمبر رسالة واضحة من وزير الخارجية هندرسون قال فيها: «إن عودة الوفد إلى السلطة أمر حتمى».

أبدى محمد محمود استعداده أن يستقيل وكانت الأحداث تدل على حرج مركز الوزارة إزاء السياسة الإنجليزية وإزاء الملك.

ازداد موقف الوزارة حرجا فكانت صحافة الوفد تهاجمها فى كل صباح ولا تستطيع الوزارة أن ترد حتى أن الدكتور محمد حسين هيكل كتب مقالًا عنوانه: «أما لهذا الليل من آخر؟!».

وأصبح رئيس الوزراء نفسه متلهفًا لإنهاء الموقف المهين تمامًا. ووصلت الحكومة عمليًّا إلى حالة شلل تام. وقدم محمد محمود استقالته إلى الملك فى اليوم التالى يوم ٢ أكتوبر.

(٨٥)

وبحكم الترتيب الموضوعى نقفز مرة أخرى إلى منتصف الثلاثينيات لنقول: أنه بعد هذا كله يذكر لمحمد محمود باشا أنه كان واحدا من أبرز أعضاء «الجبهة الوطنية» التى تألفت فى سنة ١٩٣٦ برياسة النحاس باشا، وفاوضت إنجلترا وعقدت معها ما عرف باسم معاهدة ١٩٣٦ فى ٢٦ أغسطس ١٩٣٦.

(٨٦)

العلاقات الإسلامية وقضية فلسطين

من الإنصاف أن نذكر أن محمد محمود فى وزاراته الثانية والثالثة والرابعة لم يدخر وسعا فى تأكيد وجود مصر فى المجتمع الدولى بعد أن حصلت على مزايا عديدة بفضل معاهدة ١٩٣٦.

وفى عهد محمد محمود وقعت الاتفاقية المبرمة بين مصر والمملكة العربية السعودية بشأن اصلاحات الحرمين الشريفين بمكة والمدينة والمرافق المتصلة بهما.

وفيما يتعلق بقضية فلسطين فقد تكفلت وزارته باستضافة وفود الدول العربية لمؤتمر فلسطين الذى عقد بلندن فى ١٤ فبراير ١٩٣٩، وهو أول مؤتمر مهم فى تاريخ القضية الفلسطينية وإن لم ينته إلى أى اتفاق. ومن الطريف أن الوزارة اعتمدت ألفى جنيه غطت بها تكاليف ضيافة وفود الأقطار العربية لحضور المؤتمر.

كذلك فقد قررت وزارة محمد محمود إيفاد لجنة وزارية مصرية لحضور مؤتمر فلسطين فى لندن. وكانت بريطانيا قد وجهت الدعوة لحضور المؤتمر إلى الدول العربية وعرب فلسطين

والوكالة اليهودية بعد اندلاع ثورة العرب فى فلسطين، وقدمت بريطانيا مقترحات لحل المشكلة رفضها مندوبو كل الأطراف، وفشل المؤتمر.

من الجدير بالذكر أن المندوبين العرب اجتمعوا فى طريق العودة بالقاهرة لمواصلة بحث المشكلة.

(٨٧)

العلاقات الصاعدة مع إيران

فى عهد محمد محمود حدثت المصاهرة بين شاه إيران ومصر، وازدهرت العلاقات بين البلدين على أكثر من صعيد، وتقرر رفع درجة التمثيل الدبلوماسى بين مصر وإيران إلى درجة سفارة فى ٢٢ يناير ١٩٣٩ واختير يوسف ذو الفقار باشا سفيرا لمصر فى إيران.

ومن باب الطرافة فإنه فى ٢٦ مارس ١٩٣٨ قرر مجلس الوزراء إيفاد بعثة من الجيش المصرى إلى إيران للاشتراك فى حفل زفاف الأميرة فوزية شقيقة الملك فاروق إلى ولى عهد إيران (الشاه محمد رضا بهلوى فيما بعد) ووافق على صرف بدل سفر للموظفين والمستخدمين الذين تقرر سفرهم كمرافقين لبعثة الشرف وحاشية حضرة صاحبة الجلالة الملكة نازلى وأصحاب السمو الأميرات، واعتمد ١٧٥٠ جنيها نفقات سفر اليخت الملكى (المحروسة) إلى بيروت لنقل حضرة صاحب السمو ولى عهد إيران إلى مصر، ومبلغ ٢٧٠٠ جنيه لإعداد سراى محمد طاهر باشا ليقيم بها سموه.

(٨٨)

مشاركة مصر فى الحرب العالمية الثانية

لم يكن موقف محمد محمود من مشاركة مصر فى الحرب العالمية الثانية متناسبا مع شخصيته الحاسمة ولا مع علاقاته البريطانية، والسبب فى هذا بسيط جدًّا لا يحتاج إلى اجتهاد ولا تأويل وهو أنه كان مريضا مرض الموت.

وقد لخص الدكتور هيكل موقف محمد محمود من إعلان الحرب على نحو موجز واضح فى مذكراته:

«كان محمد محمود باشا مريضا فى هذه الأثناء، اشتدت به العلة فلزم فراشه. وقد كانت سياسته حين كان رئيسا للوزارة، متفقة مع اتجاه الدكتور أحمد ماهر من حيث إعلان الحرب، على أنه لم يرد فى هذا الموقف أن يقول شيئا مادام لايستطيع أن يفعل شيئا أو أن يضطلع بتبعة، وإن ظل رغم مرضه يتتبع الأنباء ويرقب تطور الموقف، وكان يقابل بعض أعضاء الحزب ويستمع لهم من غير أن يبدى رأيا صريحا يطالعهم به».

«وكنت فى ذلك الحين من أقل هؤلاء الرجال تحدثا إليه فى شئون السياسة وتطوراتها، لأننى كنت أقدر أنه، وهو فى علته، محتاج أشد الحاجة إلى ألا يناقشه أحد، أو يثير أعصابه أحد، فكنت كلما ذهبت إليه اقتصرت على الاستفسار عن صحته، فإذا تكلم فى السياسة لم أزد على الاستماع ولم أبد رأيا».

(٨٩)

ويعبر الدكتور هيكل عن رأى يكاد يكون مشتركا فيه مع محمد محمود باشا:

«ومما كان يحملنى على ذلك أن الموقف لم يكن يتحكم فيه الرأى، بل كانت تتحكم فيه الأحوال المتغيرة بتغير مجرى الحرب، فلم تكن القوات الإيطالية قد اقتربت بعد من الحدود المصرية.

وقد أعلن على ماهر باشا أن مصر ستقف موقف الدفاع عن نفسها إذا مست القوات الإيطالية سلامة أراضيها. لذا كنت أوثر الانتظار أرقب ما تتطور إليه الحوادث، وبخاصة لأننى لم أكن وزيرا أحمل تبعة ما، ولأننى ناديت أول ما نشبت الحرب بأن تتألف كتلة من الدول غير المحاربة تعمل على إنقاذ العالم من هول الكارثة النازلة، فلم يسمع لى أحد فى مصر ولا فى خارج مصر، وكيف يسمع الناس كلاما حين يدوى المدفع، وتئز الطائرة، وتمخر البوارج الحربية البحار؟!

لهذا لم أكن أفاتح محمد محمود باشا الحديث إلا بالقدر الذى تقتضيه المجاملة حين عيادة المريض».

الفصل السادس

الدستور والديمقراطية

(٩٠)

يتلخص موقف محمد محمود من الديمقراطية، كما قلت فى المقدمة، فى أنه كان يحترمها، لكنه لم يكن يحبها، وقد تحولت كراهيته للديمقراطية إلى تصرفات تدل فى جوهرها على مالم ينتبه هو نفسه إليه من ازدراء للديمقراطية ونتائجها وثمارها.

وقد ظل اسمه على الدوام بارزا ومتقدما بين الساسة الذين اعتدوا على الدستور.

ومن الثابت الذى لاجدال فيه أنه هو وليس غيره كان صاحب الانقلاب الأكبر فى ١٩٢٨ كما أن من الثابت الذى لاجدال فيه أن حكومته فى ١٩٣٨ كانت هى أول حكومة زورت الانتخابات.

وفى مقابل هذا يذكر له أنه فيما بين ١٩٢٨ و١٩٣٨ وقف مع الشعب والنحاس والوفد ضد دكتاتورية صدقى فى ١٩٣٠!!

(٩١)

وهذه باختصار بعض ملامح ممارسات محمد محمود المعادية للديمقراطية فى أثناء عمله كرئيس للوزراء فى وزارته الأولى:

- ليس من شك أنه وقف بوضوح ضد الديمقراطية منذ فترة مبكرة من رئاسته للوزارة، بل منذ أيامها الأولى، فقد أجل انعقاد البرلمان، وحل المجلسين (مجلس النواب، ومجلس الشيوخ) وعطل الدستور.

- وجد هذا الرجل فى نفسه الجرأة فأعلن تعطيل الدستور بالكامل وأعلن إهمال الحكم الدستورى، وهو ما استمر خلال عامى ١٩٢٨ - ١٩٢٩.
- ومنذ الأيام الأولى لحكمه اضطر إلى أن يلجأ إلى إجراءات استثنائية لحماية النظام.
- ومارس أعوان الحكومة فى الأقاليم مهمة اضطهاد الوفديين وأصبح العمد والمشايخ يعزلون ويعينون لأسباب سياسية وشخصية.
- كما أن محمد محمود باشا أعاد العمل بقانون المطبوعات القديم (١٨٨١) الذى يجيز تعطيل الصحف وإلغاءها إداريا.
- والشاهد أنه فى تلك الفترة عطل أغلب الصحف المصرية وصادرها.

(٩٢)

ثم إن محمد محمود سرعان ما حاول التكفير عن ذنوبه فى حق الشعب والديمقراطية فقاوم دستور صدقى الذى صدر فى سنة ١٩٣٠ و أعلن أنه ينتقص من حقوق الأمة.

واشترك فى معارضة صدقى باشا وحكمه الاستبدادى بمقاومة عنيفة انتهت بتقديمه إلى محكمة الجنايات فى سنة ١٩٣٢.

ثم إنه اشترك فى سنة ١٩٣٠ فى الحرب الشعبية على ما سمى فساد الحكم، مطالبا بنزاهته بعد ما أثير من اتهامات قوية ضد بعض وزراء صدقى باشا.

و يذكر له أنه أسهم بجهده (المخلص والمتفانى كعادته) من أجل توحيد كلمة الأمة فى سنة ١٩٣٥ مما أدى إلى عودة دستور سنة ١٩٢٣.

(٩٣)

وفى مقابل هذا الإنكار لحقوق الشعب والديمقراطية فقد كان محمد محمود معنيا وحفيا بالأخلاق الفردية (!!)

ومن ثم فإنه شدد العقوبة على الرشوة وأدخل فى العقاب على الرشوة كل ما هو قريب منها، وعدل من أجل هذا قانون العقوبات.

كذلك فقد كان أول من استحدث النصوص القانونية التى تعاقب على الجرائم التى ترتكب ضد السلم العام.وعلى الرغم من هذا فقد أصدر محمد محمود فى عهد وزارته قانونا بالعفو الشامل عن بعض الجرائم ذات الصبغه السياسية، والتى وقعت فى عهد وزارة النحاس باشا.

(٩٤)

على أن أهم إنجاز حقيقى حققه محمد محمود لمناخ الديمقراطية هو ما قام به فى عهد وزارته الثانية حين تولى إصدار القانون الذى حظر إنشاء الجمعيات أو الجماعات «التى يكون فى تجهيزها تشكيلات شبه عسكرية لخدمة حزب أو مذهب سياسى معين» وقد طبق هذا القانون على فرق القمصان الزرقاء (شباب حزب الوفد) وفرق القمصان الخضراء والتى كانت قد أنشأتها (جماعة مصر الفتاة) ويذكر له أنه هو نفسه كان قد قاوم فوضى القمصان الزرقاء ومظاهراتها فى سنة ١٩٣٧ قبل أن يدعى إلى تشكيل وزارته فى نهاية ذلك العام.

(٩٥)

وقد عاد محمد إلى سلوكه غير الديمقراطى عندما شكل وزارته الثانية فقد بدأ عمله ونشاطه بأن أجل انعقاد جلسات مجلس النواب شهرا ثم حله وأجرى انتخابات صنفت ووصفت على أنها مزورة، بل إن أقصى ما يمكن لأكثر المراجع مجاملة له أن تفعله هو أن تصفها بأنها انتخابات «موجهة تبعًا لرغبة الإدارة».

ثم اتجهت وزارة محمد محمود باشا الثانية مباشرة إلى استصدار مرسوم ملكى بحل البرلمان فى ٣ يناير ١٩٣٨، وكان الوفد كما هو معروف يمثل فيه الأغلبية، واعترض مجلس النواب على المرسوم وتدخلت الشرطة لإخراج الأعضاء من مقر البرلمان.

كذلك فقد قامت الوزارة بفصل الموظفين الوفديين وإحلال موظفين آخرين محلهم.

(٩٦)

ثم استخدمت وزارة محمد محمود باشا الثانية كل الوسائل لتشكيل برلمان لايضم الأغلبية الوفدية، وكانت الوزارة تطلق على مرشحيها صفة (القوميين) على أساس أنها فى تشكيلها تمثل ائتلافا قوميا بدون الوفد.

وقد نال هؤلاء المرشحون كل انحياز سافر من رجال الإدارة فى فترة الانتخابات.

وفى أبريل ١٩٣٨ أجريت الانتخابات البرلمانية وحصل مرشحو الحكومة على ١٩٣ مقعدا، والوفد ١٢ مقعدا وباقى مقاعد المجلس البالغة ٢٦٤ مقعدا من الأحزاب الموالية للحكومة.

ومما يذكر أن زعيم الوفد الكبير النحاس وسكرتير الوفد مكرم عبيد قد أسقطا فى دائرتيهما.

(٩٧)

نكرر هنا ما نحن مؤمنون به من أن محمد محمود كان هو صاحب السابقة الأولى فى تزوير الانتخابات البرلمانية فى مصر، والتى اتبعتها أنظمة وحكومات عديدة بعدئذ!

كذلك فقد كان محمد محمود هو صاحب فكرة تجزئة الانتخابات من أجل تمكين الحكومة من فرض إرادتها بقوة ودأب، وهى الفكرة التى لاتزال بمثابة صمام شر (ولا نقول صمام أمان) يساعد الحكومات على التحكم فى مسار الانتخابات.

وقد بدأت هذه الفكرة على يديه حين قرر إجراء الانتخابات على يومين (١٩٣٨) وأن يبدأ بمحل عصبيته فى الصعيد حتى إذا ما فازت حكومته بالأغلبية فى الصعيد، كان لهذا أثره فى الصورة التى تشير إلى ما هو مطلوب من نتائج انتخابات الوجه البحرى.. وقد كان.

(٩٨)

ونأتى إلى قضية دقيقة بعض الشىء تتعلق بفهم محمد محمود باشا لفكرة الأغلبية.

وسنبدأ بالقول بأن هذا الفهم كان غريبا جدًّا وإن بدا أنه غريب بعض الشىء فحسب!!

ونحن نرى الدكتور هيكل يتبنى فى مذكراته وجهة النظر الغريبة التى كان هو ومحمد محمود يروجان لها ويظنان بمقتضاها أن من حق حزب واحد أن ينفرد بالحكم على الرغم من عدم حصوله على الأغلبية المطلقة، وعلى الرغم من وجود حزب آخر متحالف معه حصل على نسبة مقاربة من عدد الأصوات، وربما تدلنا هذه الرؤية على مدى القلق الكامن الذى كان يحكم الائتلاف بين الدستوريين والسعديين!!

(٩٩)

و يتضح هذا المعنى بصورة أكبر فيما كتبه الدكتور هيكل فى مذكراته عن قصة تشكيل وزارة محمد محمود الرابعة (فى يونيو ١٩٣٨):

«أقبل شهر يونيو (١٩٣٨)، وإننى لفى مكتبى بالوزارة يوم الأربعاء الأخير، إذ تلقيت دعوة من رئيس الوزراء لتناول طعام الغداء بنادى اليخت الملكى بالإسكندرية ظهر الغد من ذلك اليوم! وعجبت! ثم علمت أن الوزارة عُدلت، وأن رجال «الهيئة السعدية» اشتركوا فيها، وأن هذه الدعوة للغداء وجهت لأعضاء الوزارة الجديدة ليتعارفوا حول المائدة، وليحلفوا اليمين بين يدى جلالة الملك بعد الظهر من ذلك اليوم!».

«لِمَ حدث هذا التعديل؟ وأى داع دعا إليه؟

لم أعرف من ذلك شيئا، صحيح أن شائعات بهذا التعديل كانت تتردد، ولكننى لم أكن أصدقها، فقد كنت أوثر دائما أن يضطلع بالحكم حزب واحد، أما أن يشترك حزبان أو أكثر فى وزارة فلم يكن مما يروقنى إلا إذا قضت به ضرورة وطنية استدعت تأليف وزارة قومية، ولم أكن أشعر يومئذ بقيام هذه الضرورة، وبخاصة بعد أن انتهت الانتخابات وفاز الأحرار الدستوريون فيها بالأغلبية النسبية لجميع الهيئات التى يتكون منها مجلس النواب».

(١٠٠)

ويسجل الدكتور هيكل حقيقة الدوافع التى حدت بمحمد محمود باشا أن يتخذ هذا «التوجه الاستيعابى» فيقول:

«على أن ذلك لم يمنعنى، بعد قليل، من أن أسأل محمد محمود باشا عن السبب فى هذا التعديل، وفى إسناد وزارة المالية إلى الدكتور أحمد ماهر، وإسناد وزارة الداخلية إلى النقراشى باشا، وهاتان الوزارتان هما أكبر الوزارات وأشدها اتصالا بمصالح الجمهور المادية العاجلة، وأقوى الوزارات لذلك أثرا فى حياة الأحزاب السياسية المصرية».

«وكان الرجل صريحا، فقد ذكر أن كلًّا من على ماهر باشا وأحمد ماهر باشا رأيا من الخير اشتراك الحزبين فى الوزارة، وأنه وافق على ذلك لأن البديل هو مناوأة السعديين للوزارة «مناوأة لا يستطيع أحد أن يتكهن بنتيجتها!».

(١٠١)

ومن الطريف أن الدكتور عبد العظيم رمضان يعلق على رواية الدكتور هيكل هذه بقوله:

«كشف محمد محمود باشا لمحمد حسين هيكل باشا أن نية القصر ـ قبل أن تسند إليه الوزارة ـ كانت تتجه إلى إسناد الوزارة إلى أحمد ماهر باشا!».

«أما عن إسناد أكبر وزارتين فى الوزارة لكل من الدكتور أحمد ماهر والنقراشى، فلم يذكر محمد محمود باشا سببا إلا أنهما رغبا فى ذلك! وأنه لم ير بأسا بتحقيق رغبتيهما حرصا على تحقيق الفكرة من اشتراك الحزبين فى الوزارة!».

(١٠٢)

وهذا هو نص استقالة وزارة محمد محمود باشا الرابعة والأخيرة على نحو ما نشرتها الصحف يوم ١٤ أغسطس عام ١٩٣٩:

«مولانا صاحب الجلالة

أتشرف أن أنهى إلى جلالتكم أن الأطباء حتموا على الراحة التامة فترة من الزمن، غير أن دقة الظروف الدولية تفرض على جهدا متصلا لم تعد صحتى تطيقه.

لذلك أتشرف أن أرفع استقالتى إلى جلالتكم العلية، راجيا التفضل بقبولها، ولن أنسى

ما لقيته من جلالتكم طوال مدة وزارتى من آيات العطف والرضا، ومن مظاهر الثقة والتعضيد.

ولن يفتر قلبى ولسانى عن ترديد أصدق الحمد وتأكيد أخلص الولاء لذاتكم الكريمة.

وإنى لوطيد الأمل بأن البلاد فى ظل جلالتكم وبفضل حبكم لها وسهركم على خيرها ستمضى قدما فى سبيل الرقى والمجد، وأدعو الله أن يبقيكم».

(١٠٣)

- بعد استقالة وزارته الأخيرة ترأس المعارضة فى مجلس النواب حتى توفى فى فبراير سنة ١٩٤١.

سياسة تخليد ذكرى الرموز

- فى عهد محمد محمود قرر مجلس الوزراء تعديل أيام الاحتفال بالأعياد الوطنية فجعل يوم ١٣ نوفمبر من كل عام عيدا للجهاد الوطنى، ويوم ١٥ مارس عيدا للاستقلال.
- وفى ٢٧ اغسطس سنة ١٩٣٨ أزيح الستار عن تمثالى سعد زغلول باشا بكل من القاهرة والإسكندرية.
- ورأس الملك فاروق احتفال إزاحة الستار عن تمثال سعد زغلول فى الإسكندرية.
- وفى أول سبتمبر ١٩٣٨ قرر مجلس الوزراء إقامة تمثال مصطفى كامل باشا فى ميدان العتبة الخضراء (محمد على الكبير) بعد أن ظل سجينا فى مدرسة مصطفى كامل منذ أن تم صبه فى فرنسا، وبعد ذلك عدلت الوزارة عن قرارها، واختارت ميدان (سوارس) الذى سمى بعد إقامة التمثال فيه (ميدان مصطفى كامل) وقد شهد على ماهر باشا رئيس الوزراء التالى لمحمد محمود احتفال إزاحة الستار عن التمثال والقى كلمة تناولناها فى بعض كتبنا.
- نال اسم محمد محمود هو نفسه كثيرا من التكريم، فقد سمى باسمه شارعه الشهير الذى

يمتد من ميدان التحرير حتى قصر عابدين، وكان بيته يقع فى هذا الشارع، وسميت باسمه مدرسة المحمدية للبنات بالفيوم وكذلك أكبر شارع بقرية ساحل سليم ومدرسة محمد محمود باشا النسيجية بمدينة أبوتيج.

- من باب الطرافة فإنه فى عهده تم ضم المدة التى قضاها الدكتور طه حسين بك عميد كلية الآداب - أثناء بعثته الجامعية بالسربون بفرنسا إلى المعاش !!

■ ■ ■

الباب الثالث

فى الشارع السياسى

الفصل السابع

الحياة الحزبية وتداول السلطة

(١٠٤)

كان محمد محمود حزبيًا من الطراز الأول بل إنه فى عهد الليبرالية بمثابة النموذج الأبرز للزعيم الحزبى فى نطاق الأقلية على نحو ما يشير العنوان الذى آثرته لهذا الكتاب.

وعلى سبيل القطع فإنى أذهب إلى أن حب محمد محمود للحياة الحزبية بتجلياتها المتناقضة كان يفوق حب كل معاصريه لهذه الحياة.

اشترك محمد محمود فى أول انشقاق على زعامة سعد، وهو الانشقاق الذى مهد فيما بعد لقيام حزب الأحرار الدستوريين عام ١٩٢٢.

كان محمد محمود من أبرز مؤسسى حزب الأحرار الدستوريين ومن أبرز قادته وشغل منصب وكيل الحزب، وكان بالفعل رجل الحزب القوى والفاعل.

(١٠٥)

بعد خلاف الأحرار الدستوريين مع زيور باشا وخروجهم من وزارته قام محمد محمود بدور مؤثر فى إقناع الأحرار الدستوريين بالانضمام إلى الائتلاف مع الوفد تحت قيادة سعد زغلول.

ولما تم الاتفاق على توزيع المقاعد بين الأحزاب المؤتلفة اختير نائبًا لدائرة الغنايم فى أسيوط عام ١٩٢٦.

وبحكم طموحه إلى زعامة الشعب كان يقال عنه: إنه وفدى أكثر مما هو دستورى!

وبعد وفاة سعد زغلول ١٩٢٧ كان هو الوحيد من بين مؤسسى الوفد الذى سعى بكل جهد فى «الاستيلاء» على الوفد من الداخل، ومع أنه كان معارضا للوفد فقد كان يرى أنه هو الأولى برئاسة الوفد!

(١٠٦)

بعد اختيار محمد محمود رئيسًا للوزراء اختيرا رئيسا لحزبه وبهذا أصبح بمثابة الزعيم الثالث لحزب الأحرار الدستوريين بعد عدلى يكن باشا وعبد العزيز فهمى، وربما يمكن النظر إليه (دون غيره من الرؤساء الأربعة الذين قادوا هذا الحزب)، على أنه الوحيد من بينهم الذى كان متطلعًا بشدة لهذه الرياسة ومؤديا لها حقها الحزبى.

والسبب فيما ذهبت إليه أن عدلى يكن باشا قبل رئاسة هذا الحزب بشروط، وتخلى عن هذه الرئاسة بأسرع ما أمكنه التخلى، كما أن عبدالعزيز فهمى قبل هذا المنصب مرتين وهو ينوى التخلص منها بعد حين: هكذا فعل فى المرة الأولى، كما أنه سرعان ما تخلص منها أيضا بعد أن عاد إلى هذه الرياسة بعد وفاة محمد محمود.

وهكذا فإن محمد محمود وهيكل يظلان بمثابة الرئيسين اللذين توليا رياسة هذا الحزب لمدة طويلة، لكن قيادة محمد محمود كانت تتميز بالحماس والتأجج إذا ما قورنت بدفء قيادة هيكل، فقد كان الحزب تحت قيادة هيكل يشترك فى ائتلافات وزارية متوالية دون أن يتولى زعيمه رياسة الوزارة، مكتفيًا برياسة الشيوخ، كما أنه لم يكن معنيًا بصورة أو أخرى بإحداث حالة من الاستقطاب بينه وبين النحاس زعيم الأمة على خلاف ما كان محمد محمود حريصًا بشدة على مثل هذا الاستقطاب.

(١٠٧)

عند تشكيل وزارة محمد محمود الثالثة، وكما أشرنا من قبل، بدا بوضوح أنه يريد أن يضم إلى وزارته الجديدة أكبر عدد من الأحرار الدستوريين، باعتباره الحزب الذى حصل على الأغلبية فى الانتخابات، ورفض القصر على أساس أن مثل هذا العمل سوف يؤدى إلى إضعاف الصفة

القومية للوزارة وهى الصفة التى تمت على أساسها الانتخابات، واعتبر كلا الطرفين أنه صاحب النجاح فى إبعاد الوفد، وكان ذلك بداية الشقاق بين الطرفين.

ولهذا السبب تأخرصدور مرسوم تشكيل الوزارة لأكثر من ٣ أسابيع. وبالرغم من عدول رئيس الوزراء عن رغبته فإن الأزمة ظلت قائمة نتيجة الاختلاف على توزيع المقاعد الوزارية، فقد كانت الوزارات تختلف فى الأهمية تبعا لنفوذها المرتبط بمصالح الجماهير.

(١٠٨)

وبعد فترة قصيرة تقدم على ماهر باشا رئيس الديوان الملكى - وكان يمثل مركز الثقل بالنسبة للقصر - باستقالته إلى الملك مدعيا أنه بعد النجاح فى تجاوز الأزمة الوزارية، وبعد أن استقرت الأمور فقد انتهت مهمته، وكان طبيعيا أن يرفض الملك الاستقالة مدعما بهذا على ماهر فى مواجهة محمد محمود رئيس الوزراء.

فى هذه الظروف عرض محمد محمود العمل على تأليف وزارة رابعة تضم السعديين مع الأحرار الدستوريين، وكان السعديون قد حصلوا على عدد كبير من المقاعد فى الانتخابات ولم يشتركوا فى الوزارة.

(١٠٩)

كان محمد محمود يحاول تخطى العقبات المفروضة عليه، وباقتراحه ضم السعديين فإنه وضع الديوان الملكى أمام احتمالين، إما تشكيل وزارة جديدة برئاسة رئيس الديوان لاتستند على تأييد أى من الأحزاب، أو تشكيله هو الوزارة التى تتمتع بهذا التأييد، وهكذا قدم استقالة وزارته وكأنه ترك للملك الخيار، فقبل الملك الاستقالة، وكلفه بتشكيل الوزارة الجديدة.

لم يمض وقت طويل على تشكيل الوزارة حتى عاد على ماهر إلى مناوراته بمساندة من القصر، وبعد شهور ساءت صحة محمد محمود باشا رئيس الوزراء، ودار صراع استمر على مدى حكم هذه الوزارة - حوالى ١٣ شهرًا - وكان محمد محمود يصارع المرض خلالها، مما اضطره إلى تقديم استقالته.

(١١٠)

ومن المهم هنا أن نشير إلى علاقات الود التى عاشتها وزارات محمد محمود الثانية والثالثة والرابعة مع جماعة الإخوان المسلمين، وصل الأمر إلى قول بعض الكتاب بوجود تحالف (أو على الأقل علاقة ود وتفاهم متبادلة) بين محمد محمود والإخوان، مستدلين على ذلك بأن حكومة محمد محمود لم تحل كشافة الإخوان المسلمين بينما حلّت القمصان الزرقاء للوفد والقمصان الخضراء لمصر الفتاة فى ٨ مارس ١٩٣٨م وقد قالت الحكومة: إن جوالة الإخوان مسجلة فى جمعية الكشافة الأهلية.

(١١١)

أشار الأستاذ إسحاق موسى الحسينى إلى أن محمد محمود باشا اقترح على الإمام الشهيد حسن البنا أن ينشئ شعبا للإخوان فى الصعيد فى الأماكن التى تخلو من هذه الشعب، وكانت حفلات الإخوان تقام فى مضيفة أسرة محمد محمود باشا بأبى تيج.

(١١٢)

ومع أن الإخوان المسلمين بحكم شبابهم وشبابية دعوتهم وجهوا انتقادات عديدة لوزارة محمد محمود، فقد تعددت مظاهر الود بين الإخوان ووزراء محمد محمود (١٩٣٨ - ١٩٣٩):

- قدم الإخوان الشكر لوزير الداخلية أحمد لطفى السيد باشا لمطالبته حكام الأقاليم بحضور الصلوات الجامعة حتى يصبحوا قدوة للجماهير.
- وشكر الإخوان وزارة العدل على تشكيلها لجنة لبحث مشروع قانون خاص بإلغاء البغاء الرسمى، وتحريم الميسر، وتقييد شرب المسكرات.
- وشكر الإخوان وزارة الداخلية على توجيهها لأصحاب المسارح بالبعد عن الروايات المبتذلة، وإشارتها بأنها سترفض الترخيص للأغانى والتمثيليات التى لا تراعى الأخلاق.

- وشكرالإخوان وزارة الدفاع على إصدار الأمر بمنع شرب الخمر داخل ثكنات الجيش.
- وشكرالإخوان وزارة المعارف على مشروعها لانتشال بنات السبيل مما يتردين فيه.

(١١٣)

ومن المضيء لقراءة النفوس البشرية فى تعاملاتها السياسية أن نتأمل هنا حالة محمد محمود فى أواخر عهده برياسة الوزارة، وذلك من خلال نص بديع كتبه الدكتور محمد حسين هيكل فى مذكراته مصورًا به استقالة محمد محمود من الوزارة وما تراكم قبلها من معاناته المستمرة على مدى الشهور التى عمل فيها رئيسًا للوزراء:

«طلب رفعته (أى محمد محمود باشا) إلى الملك أن يسافر إلى أوروبا مستشفيا هذا الصيف فاعتذر الملك بأن البلاد بحاجة إلى بقاء (رفعته) بها، وذلك رغم أنه كان بحاجة حقا إلى الراحة والاستشفاء، بعد ثمانية عشر شهرا قضاها فى مجهود مضن للأعصاب وللصحة أيما إضناء.

لقد كان فى فترة الانتخابات يقضى معظم الليل، وإلى ساعة مبكرة من الصباح، مع لجنة الترشيحات، ثم إنه سافر يجوب بلاد الصعيد وينزل فى كل بلدة ترسو عليها الباخرة النيلية التى كانت تقله، فلما تمت الانتخابات، واجهته أزمة تأليف الوزارة الجديدة».

«ثم إنه عدل وزارته بعد ذلك وأشرك فيها السعديين، ولم يكن الجو صفوا من حوله فى يوم من الأيام، بل كان يواجه شتى المتاعب فى كل حين، وهذه المتاعب كلها تضنى الأعصاب، ومحمد باشا رجل يعيش بأعصابه لذلك تأثرت صحته فلم تكن بعد هذه الشهور الطوال على ما ينبغى».

(١١٤)

ويصل الدكتور هيكل إلى نهاية عهد محمد محمود بالحكم ملخصا ما لم يعرفه هو نفسه إلا فى مرحلة لاحقة:

«كان يخفى عنى وعن أكثر الوزراء ما يلقاه من متاعب وعقبات، ولم يكن يفضى بها لبعض أصفيائه إلا فى النادر. ولقد كان يشعر فى هذا الصيف من سنة ١٩٣٩ بأن المتاعب والعقبات تتراكم أمامه لغير علة تقتضى قيامها، بل تراكمها، فكان يزيده شعورا بأن الأمور ليست ميسرة أمامه».

«وإننى لفى بهو الفندق ظهر يوم الجمعة الثانى عشر من أغسطس، إذ لقيته مصادفة، فقال لى بعد أن حييته: لقد قدمت استقالة الوزارة».

«ولم يدر بخاطرى أن أسأله عن سبب تقديمها، على أننى علمت بعد قليل أن سعيد باشا ذو الفقار، كبير الأمناء، جاء إلى فندق وندسور حيث كان ينزل محمد باشا، وأن رئيس الوزارة طلب إليه أن يبلغ الملك استقالته لأنه علم أن على باشا ماهر يتصل بأشخاص يعرض عليهم الاشتراك معه فى وزارة جديدة، وقال رجال القصر: إن الملك هو الذى أوفد سعيد باشا ذو الفقار يطلب إلى محمد باشا أن يستقيل، حرصا على صحته».

(١١٥)

ومن الحق أن يقال: إن أكثر علاقات محمد محمود باشا صعوبة وتحديا كانت هى علاقته بالأخوين على ماهر وأحمد ماهر.

ونبدأ بعلى ماهر:

فى روايته لاستقالة محمد محمود الأخيرة فإن الدكتور هيكل لا يفوت الفرصة فى أن ينعى على على ماهر باشا عدم وفائه لمحمد محمود باشا ولا تقديره لمشاعره نحوه، وذلك أن محمد محمود كان فى رأى هيكل ورؤيته متفضلا على على ماهر فى مسألة النزاع بينه وبين محمد كامل البندارى، ولكن على ماهر مع هذا لم يجد حرجا من أن يطعن محمد محمود على النحو الذى يصوره الدكتور هيكل من وجهة نظره حيث يقول:

«ولما علمت أن على ماهر باشا هو الذى يؤلف الوزارة الجديدة، ذكرت مشورة محمد محمود باشا على الملك، عندما اشتد الخلاف بين على ماهر باشا وكامل باشا البندارى، أن يحتفظ الملك بعلى باشا».

«وساءلت نفسى: أكان ما حدث اليوم ردًّا للجميل، أم أن السياسة لا تعرف عاطفة ولا جميلا، أم أن الملك فضل رئاسة على باشا ماهر للوزارة على رئاسته للديوان؟».

(١١٦)

ونتناول علاقة الرجلين على طريقة السيناريوهات:

- فلست أدرى هل كان فى وسع محمد محمود أن يستوعب على ماهر ومطامعه، أم أنه بحكم ملله من مشكلات السلطة كان قد أصبح زاهدا فى مثل هذا الإقناع أو الاستيعاب؟
- وهل كان فى وسع محمد محمود أن يلمح لعلى ماهر (فى ١٩٣٨ و١٩٣٩) أنه فى موقعه رئيسًا للوزارة ينفذ له كل ما يطلب، وأن بقاء على ماهر فى منصب رئيس الديوان أفيد له وأكثر جدوى، لأنه إذا ما جاء رئيسا للوزراء فسيفقد خلال عام أو اثنين أو ثلاثة على أكثر تقدير كل نفوذ، سواء فى الوزارة أو فى الديوان، وهو الرجل الذى لا يمتلك حزبا باقيا فعالا؟
- أم أن على ماهر لم يكن ليقتنع بمثل هذا التفكير المنطقى فى ذلك الوقت الذى كان لا يزال له الأثر الطاغى على الملك الجديد، وفى ظل تجربته السابقة حين انتقل فى نهاية عهد الملك فؤاد من رئاسة الديوان إلى رئاسة الوزارة، وظلت رئاسة الديوان شاغرة كأنها محجوزة له حتى عاد إليها؟

(١١٧)

والشاهد أن على ماهر ظل يتنمر بمحمد محمود حتى خلفه فى ١٩٣٩ على نحو ما خلف النحاس من قبل فى ١٩٣٦، لكنه فى هذه المرة بعد أن خرج من الحكم (فى ١٩٤٠) لم يعد إلى الديوان ولا إلى غيره، وظل بعيدا عن مقاعد الحكم كلها حتى بداية ١٩٥٢.

- هل كان فى وسع محمد محمود أن يبصر على ماهر بما كان متوقعًا بحكم طبائع الأشياء، بل وهو ما حدث بالفعل؟

- أم أنه كان هو الآخر عاجزا عن أن يستشرف المستقبل على نحو ما حدث؟

على كل حال فإننا ندرك بوضوح أن على ماهر ظل يخلق لمحمد محمود المشكلة تلو الأخرى حتى أخرجه وخلفه ثم خرج من بعده!!

(١١٨)

ومن أطرف الفقرات التى تصور معاناة محمد محمود من على ماهر حين كان الأول رئيسا للوزراء وكان الثانى رئيسا للديوان، هذه الفقرة التى يصور بها الدكتور عبدالعظيم رمضان العلاقات بين هذين القطبين فى نهاية عهد محمد محمود باشا بالحكم، بعد أن أجرى الانتخابات وحصل على عدد كبير من المقاعد للأحرار الدستوريين وظن أن هذا مما يؤهله لأن يفرض إرادته ورأيه.

ونحن نرى الدكتور عبدالعظيم رمضان وهو يتحامل بأقسى ما يمكنه من تحامل على محمد محمود، ومن الطريف أن ظاهر نصوص الدكتور عبد العظيم رمضان يوحى بأن محمد محمود لم يستمر فى الحكم بعد الانتخابات التى أجراها إلا لفترة أقل من التى قضاها قبل إجراء هذه الانتخابات (!!)، مع أن الحقيقة (التى لم يلتفت إليها أستاذنا الدكتور عبد العظيم رمضان ولا أظنه التفت وتعمد الإقصاء) أن محمد محمود (فيما بعد الانتخابات) قضى فى الحكم أكثر من عام، مستندا إلى هذه الأغلبية التى حققها لحزبه ولحلفائه من السعديين.

وعلى كل الأحوال فإن نص الدكتور عبدالعظيم رمضان جدير بالاقتباس والقراءة المتأنية، حيث يصور الدكتور عبد العظيم رمضان الصراع بين الرجلين (محمد محمود وعلى ماهر) فى نهاية عهد محمد محمود فى الحكم على نحو بديع.

(١١٩)

وتتبع مهارة عبدالعظيم رمضان فى أن التصوير يسىء إلى صورة الرجلين معا ولا يجعل أحدهما ضحية ولا ينسب إلى أيهما مكرمة، وهو أمر متوقع، فهو يصور صراع تيار الحركة الوطنية الديمقراطية مع أعدائها، وديناميات صراع هؤلاء الأعداء مع بعضهم ودور بعض زعماء الجماعات الصغيرة (أحمد حسين) فى مثل هذه اللعبة السياسية.

ولنقرأ هذه الفقرة التى وصفناها بأنها بديعة، وقد وردت فى كتاب الدكتور عبدالعظيم رمضان «قضايا فى تاريخ مصر المعاصر»:

«وقد توهم هذا (الضمير يعود على محمد محمود باشا) أن الحكم سوف يخلص لحزبه، على أساس أن أغلبيته فى البرلمان هى مقياس تحول الرأى العام لصالحه! على الرغم من أن هذه الأغلبية جاءت عن طريق التلاعب والتزوير، ولكن على ماهر باشا رد إليه صوابه».

«... فقد كلف أحد صبيته، وهو أحمد حسين رئيس مصر الفتاة (هكذا يتحدث الدكتور عبد العظيم رمضان باستعلاء غير مبرر على زعيم مصر الفتاة، لكن انحياز عبد العظيم رمضان لليبرالية كان يقتضى ويفسر مثل هذا الاستعلاء)، بتلقين محمد محمود باشا الدرس! وهو ما قام به بكفاءة وحماس، فقد فضح فى جريدته «مصر الفتاة» كيف ألف على ماهر باشا الوزارة لمحمد محمود باشا، باستثناء خشبة باشا الذى أدخل فى آخر لحظة!».

«وكيف أن على ماهر باشا هو الذى جعل من محمد محمود باشا بطل الانقلاب الحاضر!

كما فضحت الجريدة تدخل الوزارة فى الانتخابات وتلاعبها فيها وتزويرها لها، ومحاولة إنجاح المرشحين الدستوريين على حساب حلفائها السعديين!».

«وقد استنكر أحمد حسين صراحة وعلانية محاولة محمد محمود باشا التمسك بحقوقه كرئيس للوزراء قائلا: لقد سارت الأمور على الاعتراف للقصر بحقوقه، فقد قبل محمد محمود باشا وزارة ألفها له رئيس الديوان، ولم يتغير الأمر بعد الانتخابات، فمحمد محمود باشا بعد الانتخابات، هو محمد محمود باشا قبل الانتخابات!».

(١٢٠)

ونتتقل إلى علاقة محمد محمود بأحمد ماهر فإذا بها تمثل كما يقول العامة «صورة من صور الجزاء الإلهى» الذى يجازى به الساسة حين يتسلطون على الجماهير فيسلط الله بعضهم على بعض.

وهذا هو جوهر علاقة كل منهما بالوفد وبالنحاس، فهذان الرجلان اللذان لم يوطئا أكنافهما

للنحاس (على فترتين متعاقبتين بين الأولى والثانية عشر سنوات بالضبط ١٩٢٨ - ١٩٣٨) لم يتمكنا من أن يوطئا أكنافهما لبعضهما البعض، ومع أنه كان فى وسعهما نظريا أن يكونا حزبا قويا جدًّا تكون سمته الأساسية أنه حزب «لا نحاسى»، فقد كان النحاس لحسن الحظ بإيمانه وثقته فى الله وإخلاصه أكبر من مثل هذه الجهود إذا اجتمعت، ولم يكن الشعب يبخل بالحب على أحمد ماهر ولا على محمد محمود، لكنه ـ وهذه نعمة من الله ـ على هذا الشعب المؤمن لم يكن يقتطع هذا الحب من حبه للنحاس.

ونحن نرى هذين الرجلين وقد دخلا فى ائتلاف كبير كتب على ورقة انشقاق، على نحو ما يصف العامة نوعًا من أنواع الزواج المحكوم عليه بالفشل بأنه زواج على ورقة طلاق، وهذا هو ما حدث بالفعل بين محمد محمود وأحمد ماهر فى الائتلاف الكبير الذى تشكلت به الوزارة التى سميت أو وصفت بأنها وزارة قومية فى ٣٠ ديسمبر ١٩٣٧، ولم يلبث السعديون بقيادة أحمد ماهر أن تركوا هذه الوزارة ثم عادوا إليها.

(١٢١)

وربما لا نجد تصويرا أفضل لهذه العلاقة من تصوير الدكتور هيكل الذى عاش هذه الأحداث وسجل فى مذكراته فقرات بديعة عبر بها عن امتعاضه من دخول السعديين إلى الحكم مشاركين لمحمد محمود وشيعته من الأحرار الدستوريين، وهو ما عرف فى التشكيلات الوزارية بوزارة محمد محمود الرابعة (يونيو ١٩٣٨) التى دخلها السعديون بعدما كانوا قد قرروا ألا يشاركوا فى الوزارة السابقة عليها (أبريل ١٩٣٨).

ويبدو أنهم قد رأوا ضرورة الحصول على الحق الذى يؤهلهم له المقاعد البرلمانية التى حصلوا عليها والتى أتت فى مرتبة تالية لمقاعد حزب الأحرار الدستوريين، ومن العجيب أن المواقع الوزارية التى احتلها السعديون فى وزارة محمد محمود الرابعة (يونيو ١٩٣٨) كانت أقوى بكثير من مقاعد الدستوريين، فقد أصبح أحمد ماهر وزيرا للمالية، على حين أصبح النقراشى باشا وزيرا للداخلية (!!).

وقد تناولت فى فصل سابق كيف تطورت الأمور من توهم لإمكان اجتماع الحزبين معًا

فى حزب واحد يتزعمه محمد محمود إلى خلاف واضح جعل السعديين يعارضون الوزارة فى البرلمان.

(١٢٢)

نختم هذا الفصل بقصة طريفة فقد كانت وزارة محمد محمود قد انتوت التشهير بعهود الوزارات السابقة، فشكلت لجنة برئاسة وزير الدولة لحصر الاستثناءات التى تمت فى ترقيات وعلاوات الموظفين والتعيينات التى تمت مخالفة للقوانين.

وانتهت اللجنة إلى نتيجة لا توافق الهوى اذ وجدت أن الاستثناءات لجأت إليها كل الوزارات السابقة بما فى ذلك وزارات محمد محمود ذاتها.

ورأت اللجنة أنه ليس من العدل قصر إلغاء «الاستثناءات» على عهد دون آخر، وأنه إذا ألغيت الاستثناءات التى تمت فى كل العهود لتم تسريح أكبر عدد من الموظفين، فبقيت الاستثناءات السابقة واللاحقة.

ولم ينشر تقرير هذه اللجنة.

■ ■ ■

الفصل الثامن

إنجازاته التنفيذية

(١٢٣)

نأتى إلى الحديث عن طبيعة إنجازات محمد محمود التنفيذية، وأبرز هذه الإنجازات.

ومن حق محمد محمود أن نكرر ما ذكرناه فى المقدمة من أنه كان أبرز مَنْ انتبهوا إلى أهمية العناية بالبيئة الأساسية، وكان بحكم دراسته ومعيشته السابقة فى بريطانيا واعيا لأهمية إصلاح الريف والرقى به، كما كان مدركا عن وعى لحقيقة أن النهوض بالصحة العامة يمثل عنصرا أساسيًّا فى الرقى والتقدم.

ربما كنا بحاجة إلى أن نعيد تذكير القارئ بحقيقة أن مصر كانت تعانى من الاحتلال الإنجليزى لكن ثقافة زعمائها جميعا كانت فرنسية أو قل إنها كانت باريسية بالتحديد، وهكذا لم يتعمق هؤلاء الزعماء جميعا مدى ما يمكن بلْ وما يجب تحقيقه من إصلاح البيئة فى الريف والأحياء الفقيرة.

(١٢٤)

ولا جدال فى أن محمد محمود هو أكثر زعماء الحقبة الليبرالية اهتمامًا بالبيئة والصحة والإصحاح، وقد بذل جهدًا ضخمًا وحثيثًا فى مكافحة البرك والمستنقعات والحشرات، وخصص لهذا الغرض كثيرًا من الاعتمادات وشن الحملات الدورية والمكثفة من أجل تحقيق هدفه السامى، حتى سماه معارضوه من باب السخرية وتقليل قيمة الجهد «وزير البرك والمستنقعات».

وكان اهتمام محمد محمود بهذا القطاع يرقى إلى المستوى المؤسسى بحق، ففى عهد وزارته

الأولى (١٩٢٨ - ١٩٢٩) صدر قانون مزاولة مهنة الطب، وقانون مزاولة الصيدلة والاتجار فى الجواهر السامة.

وقد واصل فى وزاراته الثانية والثالثة والرابعة سياسة إمداد القرى بالمياه الصالحة للشرب، كما تبنى مشروع الوحدات المتنقلة للعلاج، ونشطت وزارته من أجل نشر التعاليم الصحية، وإنشاء مكاتب الصحة.

(١٢٥)

أما ما يذكره التاريخ العلمى المشرف لمصر فى عهده فإنه وهو رئيس للوزراء منح الصين ألف زجاجة من اللقاح المضاد للكوليرا (!!) وسبحان الذى يغير ولا يتغير.

وقد وصلت الميزانيات التى خصصها لمكافحة الملاريا إلى خمسين ألف جنيه، فضلا على عشرة آلاف جنيه أخرى لمكافحة البعوض والحمى الصفراء.

وفى عهده خصص مبلغ مائتى ألف جنيه لردم ما يزيد على خمسمائة بركة فى أنحاء مصر، وخصص اعتمادًا إضافيًا ٢٠٠ ألف جنيه أخرى لإنشاء ١٥٠ مستشفى جديدًا فى المدن والقرى.

(١٢٦)

وفى عهده تمت الموافقة على اقتراح وزارة المعارف العمومية بالأخذ بنوع من النظام المتبع فى كثير من البلاد الأجنبية للعناية بالصحة المدرسية، وهو نظام التأمين الصحى على طلاب المدارس الذى تشدقنا به فى نهاية القرن العشرين وكان أساسه على نحو ما صيغ التعبير الدقيق فى عهد محمد محمود: «مساهمة الطلبة فى النفقات العلاجية بقسط من المال لا يرهقهم».

(١٢٧)

وفى عهده وبفضل جديته انتبه كثيرون من رعاة المجتمع المدنى للإسهام فى الإنفاق على الخدمات الصحية.

ومن هؤلاء الدمرداش باشا الذى تبرع بإنشاء مستشفى خيرى، ومنح الحكومة قطعة أرض تبلغ أربعة أفدنة.

ومن هؤلاء أيضا البدراوى باشا عاشورالذى تبنت الحكومة مشروعه الذى أتم به إنشاء مستشفى البدراوى عاشور فى مزارعه بالقرب من طلخا.

(١٢٨)

وعلى نحو ما اهتم محمد محمود بالصحة والبيئة، فقد اهتم بتنظيم التعليم، وقد نال التعليم العام فى عهده دفعة قوية وكان حريصا على توسيع قاعدة التعليم فى مراحله الأولى وعلى إنشاء مكاتب جديدة للتعليم الإلزامى.

(١٢٩)

ولأن هذا الرجل كان يتمتع بحس فنى وثقافى راق، متأثر بالتعريف الإنجليزى للثقافة والفنون، فقد كان هو صاحب القرار الذى نقل به تبعية كل من مصلحة الآثار ودار الأوبرا من وزارة الأشغال إلى وزارة المعارف.

(١٣٠)

وإذا كان النحاس باشا هو الذى أنشأ جامعة الإسكندرية فإن محمد محمود كان هو صاحب القرار الخاص بإنشاء نواة جامعة ثانية بمدينة الإسكندرية.وكانت هذه النواة: فرعًا تابعًا لكلية الطب جامعة فؤاد الأول، وفرعًا للحقوق وفرعًا للآداب، وإنشاء مدرستين للزراعة والتجارة.

وفى ٢٦ أغسطس ١٩٣٨ وافق مجلس الوزراء على الاعتمادات التى طلبتها وزارة المعارف لهذا الغرض.

وهو الذى صرح فى وزارته الأولى بإنشاء معهد التربية العالى بعد إلغاء مدرسة المعلمين العليا، كما صدرت لوائح عدد من الكليات.

وفى عهده أعيد تعيين أحمد لطفى السيد باشا مديرا للجامعة المصرية.

(١٣١)

ونأتى إلى الاقتصاد بمعناه الواسع:

نبدأ بالإشارة إلى حقيقة تاريخية مهمة وهى أن محمد محمود باشا كان من أوائل الذين نفذوا برامج الإصلاح الزراعى، وهو ما قد نستغرب له الآن، وبدأ محمد محمود بتوزيع خمسة آلاف فدان فى الوجهين البحرى والقبلى.

(١٣٢)

وعلى الرغم من أننا نضعه فى مرتبة تالية للنحاس ولصدقى باشا فيما يتعلق بإنجازاته المالية والإدارية، فإنه يتفوق على بقية رؤساء الوزراء فى إجراءات الإصلاح المالى والإدارى التى شرع فيها، ومن الإنصاف أن نذكر أنه كانت لديه فكرة إنشاء جهاز للمحاسبات، ووضع فكرة إدارة (ديوان) لمراقبة الحسابات لكن الملك فؤاد فيما يروى لم يقتنع بالفكرة.

ومن الجدير بالذكر أن محمد محمود باشا كان صاحب الفكرة التى لا تزال آثارها باقية إلى اليوم من تبعية رؤساء أو مديرى أقسام الحسابات (أو وكلائهم) فى جميع الوزارات بصورة ما لوزارة المالية.

(١٣٣)

أما أبرز إنجازاته المالية فكانت فى مجال الضرائب.

فقد قدمت وزارته الى البرلمان مشروعات قوانين الضرائب التى أصبحت بعد إقرارها بمثابة المكون الجوهرى فى النظام الضرائبى الحديث، وكانت الضرائب قبل ذلك مقصورة على العقارات دون المنقولات والإيرادات، وكان هذا منافيا للعدالة الاجتماعية فأوجدت هذه القوانين شيئا من التوازن بين الممولين فى الأعباء العامة:

- قانون الضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة.
- ضريبة الأرباح التجارية الصناعية.

- ضريبة كسب العمل.
- ضريبة رسم الدمغة.
- ضريبة رسم الأيلولة.

وقد وفرت هذه الضرائب الجديدة لميزانية الدولة موارد مالية زادت من قدرتها على مواجهة مشروعات الإنشاء والإصلاح .

ومن ثم فقد وافق مجلس الوزراء فى عهده على الاعتمادات اللازمة لإنشاء وظائف جديدة بمصلحة الضرائب.

(١٣٤)

وقد فرض محمد محمود رسومًا على الواردات بلغت ٣٪ وعدل الرسوم الجمركية على المنسوجات القطنية وخيوط القطن والأشرطة والجوارب القطنية.

وقد تولت حكومته تأليف لجنة مشتركة للتجارة الخارجية لوضع السياسة العامة للتجارة الخارجية. كما قررت الوزارة تشكيل لجنة وزارية لبحث مسائل التموين.

(١٣٥)

ويمضى الوقت أصبح بإمكان محمد محمود أن يدخل كثيرا من الإصلاحات المالية والنقدية، وهكذا فإنه عدل القانون الخاص بنظام النقد فى مصر. وقد استصدرت حكومته مرسوما بتخفيض فوائد الديون إلى ٥٪ فى المعاملات المدنية، و٦ ٪ فى المعاملات التجارية مع تحريم الاتفاق على فائدة تزيد على ٨ ٪.

كما أنه كان صاحب الفضل فى استصدار القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٣٩ بشأن الموازين والمقاييس والمكاييل، والقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ بشأن العلامات والبيانات التجارية، ولا يزال لهذين القانونين (مع تعديلاتهما) المكانة الكبرى فى تنظيم المعايير والمقاييس فى التجارة المصرية.

(١٣٦)

وفى مجال الخدمة المدنية أقرت حكومة محمد محمود الكادر الجديد للموظفين فى يناير ١٩٣٨ (على أن ينفذ من أول مايو) والذى ينظم الترقيات والعلاوات وهو الكادر الذى أقر توحيد الكادرين الحكومى والكادر الخاص، وبالطبع فقد كان الكادر جاهزا من قبل.

وفى مجال الخدمة المدنية أيضا قررت حكومته وقف التعيينات والترقيات والعلاوات الاستثنائية بالوزارات والمصالح إلا فى أحوال الضرورة القصورى وبناء على اقتراح اللجنة المالية.

كما قررت حكومته تخفيض رواتب الوزراء من ٣٠٠٠ جنيه سنويا إلى ٢٥٠٠ جنيه اعتبارا من أول مايو ١٩٣٩ .

(١٣٧)

ونأتى إلى القرارات «الشكلية» و«المظهرية»، ولسنا ضد المظهر فإن الاهتمام به أمر ضرورى، لكن طبيعة الاهتمام به تعكس فى الوقت ذاته بعضا من خصال صاحبها.

وعلى سبيل المثال فإن محمد محمود كان هو صاحب القرار الخاص بتغيير اسمى وزارتين من وزاراتنا القديمة، ولم يكن مثل هذا القرار شيئا مألوفا فيما قبل هذا، فقد ظلت الوزارات على أسمائها منذ نشأتها مع استثناءات نادرة جدًّا بحكم الظروف، ولكن محمد محمود بدأ سنة تغيير الأسماء إلى ما يظنه أكثر جمالا أو أحسن وقعا، وهكذا فإنه فى ١٩٣٨ قرر:

- إطلاق اسم وزارة العدل على وزارة الحقانية.
- واسم وزارة الدفاع الوطنى على وزارة الحربية والبحرية.

(١٣٨)

ولم يقف الأمر فى التسميات عند هذا الحد، وإنما تعداه إلى العزف على بنوة الملك فاروق

لوالده الملك فؤاد حيث اقترحت وزارته تخليد ذكرى الملك فؤاد بإطلاق اسمه على بعض المؤسسات، وهو التقليد الذى قلدته فيه الثورة فيما بعد ذلك، ووصل هذا السلوك إلى حالة الانقلاب على الأسماء التى أطلقها محمد محمود نفسه، وهذا من باب الطرافة، وعلى كل حال فقد استصدر القرارات الخاصة بإطلاق اسم الملك فؤاد على المؤسسات التالية:

- الجامعة المصرية فأصبح اسمها: جامعة فؤاد الأول.
- مجمع اللغة العربية فأصبح اسمه: مجمع فؤاد الأول للغة العربية.
- المعهد الملكى للموسيقى العربية فأصبح اسمه: مجمع فؤاد الأول للموسيقى العربية.
- الجمعية الملكية للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع فأصبح اسمها: جمعية فؤاد الأول للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع.

(١٣٩)

وفى مواجهة للظروف الدولية وارهاصات الحرب استصدر محمد محمود مرسوما بشأن إبعاد الأجانب بقرار مسبق من وزير الداخلية.

(١٤٠)

وعلى مستوى تنظيم الإدارة الحكومية والبنيان الوزارى كانت لمحمد محمود باشا نظرات مبكرة فى الضم والفصل، وهى نظرات قد يبدو أن لها ما يبررها، لكن الغريب فيها أنه جعل وزارة المالية ـ وكان هو نفسه وزيرا سابقا (ولاحقا) لها ـ تتخلى عن مصلحتين من مصالحها:

- ففصل خفر السواحل ومصايد الأسماك عن وزارة المالية.
- وتم إلحاق مصلحة خفر السواحل بوزارة الدفاع الوطنى، حيث لا تزال منذ ذلك الحين بهذه التبعية، وقد نشأ منها كما نعرف سلاح الحدود.
- وتم إلحاق مصلحة مصايد الأسماك بوزارة التجارة والصناعة.

(١٤١)

وبنفس المنطق فقد ضم محمد محمود باشا قسم الطيران المدنى إلى سلاح الطيران الملكى، وهكذا وسع من سلطات وزارة الدفاع الوطنى على الجو والبحر والحدود.

وقد كان هذا هو نفس منطقه حين فصل مدرسة الطب البيطرى عن مدرسة الطب.

كما تم فى عهده إلغاء الإدارة العامة للمخزانات بمصلحة الرى.

(١٤٢)

و نختم هذا الفصل بفقرة جميلة ومتوثبة من جريدة «النذير» التى كانت تصدرها جماعة الإخوان المسلمين وهى الجماعة الصاعدة فى ذلك الوقت:

«اليوم وقد سقطت وزارة محمد باشا محمود فأصبحت فى ذمة التاريخ وسيصدر حكمه لها أو عليها، والآن وقد تجرد الوزراء السابقون من سلطانهم ونفوذهم نستطيع أن نقول فى غير حرج ولا مظنة رياء: إن عهد محمد باشا محمود كان فيه خير كثير».

«وقد كسب منه أنصار الفضيلة والأخلاق ودعاة الإسلام كسبًا غير يسير».

«نعم لم تحقق وزارة «الحكم الصالح» وهو شعار الوزارة كل ما عقد عليها من آمال، ولم تف بأغلب وعودها للتمكين للإسلام، ولكن كانت الحكومة يتولى الأمر فيها وزراء شيوخ ينقصهم جرأة الشباب وروعة الفتوة، وربوا فى أحضان الاستعمار، ونشأوا بعيدين عن التشبع بفكرة الإيمان بالإسلام وحضارة الإسلام؛فما كان لها أن تفعل أكثر مما فعلت الوزارة السابقة، ولعل الوزارة أو على الأصح خطيبها سعادة هيكل باشا أسرف فى الوعود وفى التحدث عن الإسلام، فصدّق الناس ولهم العذر وأسرفوا فى آمالهم وفى رجائهم من عزة ورفعة ومجد ومنعة للإسلام والمسلمين على يد الوزراء السابقين».

«... كان لبعض هؤلاء الوزراء «كبوات» خطيرة تستمد خطورتها من مناصب الحكم التى كانوا يشغلونها، ولكنا كنا نحاسبهم عليها حسابًا عسيرًا، ونأخذهم بشدة وعنف فما

أخذتهم العزة بالإثم، وما تحركت فى نفوسهم شهوة الانتقام، فمن الإنصاف أن نقول عن هؤلاء الوزراء السابقين أمثال: الشيخ مصطفى بك عبد الرازق، والدكتور محمد حسين هيكل باشا: إنهم إذا كانوا لم يحققوا لنا المثل العليا «للوزير المسلم» فإنهم على الأقل كانوا يستحون من الحق».

■ ■ ■

الفصل التاسع

محمد محمود والقوات المسلحة

(١٤٣)

كانت لمحمد محمود يد بارزة فى تاريخ القوات المسلحة المصرية، وقد تولى هذا الرجل فى العهد الثانى من وزارته إنشاء وتطويرعدد من المؤسسات العسكرية كما بدأ النهوض بسلاح الطيران المصرى، وتوالت الإنجازات اللوجستية لوزاراته تحسبا لمواجهة الحرب المحتملة (التى نشبت بالفعل وعرفت باسم: الحرب العالمية الثانية).

ومن السهل أن يقال: إن هذا لم يكن بيده وإنما كان بتوجيه من القوة القاهرة فيما قبل هذه الحرب العالمية الثانية، لكن الحق الذى لا مراء فيه أن الرجل كان صاحب همة عالية، بل إننا سوف نورد فى نهاية هذا الفصل انتقادا له لا يستند إلا على إعادة تصويره على أنه كان فاتر الهمة فى موقف كان يستدعى منه الحماس والإنجاز.

والشاهد أن محمد محمود لم يبخل بأى اعتماد مالى على شراء كل ما يلزم الجيش والأهالى من الإمداد والتموين الكفيلين بالتحسب لآثار الحرب المحتملة التى وقعت بالفعل وأصبحت بمثابة «الحرب العالمية الثانية».

(١٤٤)

كان أهم قرارات محمد محمود فى وزارته الثانية هو قراره بإنشاء درجة مالية لوظيفة مفتش عام الجيش المصرى فى ميزانية وزارة الحربية، وصدور مرسوم بتعيين الفريق عزيز المصرى مفتشا عامًا للجيش.

ووافق مجلس الوزراء فى عهده على زيادة عدد طلبة الكليه الحربية الملكية إلى ٦٠٠ طالب فى السنة لتلبية احتياجات الوحدات الجديدة فى الجيش وقد كان هذا نتيجة لتوقيع معاهدة ١٩٣٦ التى وقعها النحاس باشا، وكان محمد محمود من هيئة المفاوضة من أجل هذه المعاهدة، وهاهو ينى عليها وعلى نصوصها إنجازات للقوات المسلحة المصرية دون أى إحساس بالحرج أو الحقد، مع أن المعاهدة منسوبة للنحاس باشا.

(١٤٥)

وعلى مدى عهد وزاراته الثانية والثالثة والرابعة زاد الاهتمام بالجيش فاعتمدت المبالغ اللازمة لتدعيم مختلف وحداته وإنشاء إدارات عسكرية جديدة والتوسع فى إقامة المستشفيات العسكرية.

(١٤٦)

وقد نشأ عن هذا الاهتمام المتزايد بالقوات المسلحة أنه عند تشكيل وزارة محمد محمود الثالثة أصبحت وزارة الحربية من الوزارات التى برز صراع حزبى حول من يشغلها وذلك بعد ما اكتسبته من أهمية وذلك بعد أن كانت من أقل الوزارات شأنا فى ظل الاحتلال الذى كان يشرف على جميع شئون الجيش.

(١٤٧)

وهو الذى أنشأ مدرسة الإشارة. وهو الذى أنشأ أيضا سوارى للجيش وبناء على رغبة الملك تم اعتماد مبلغ ٦٩١٠ جنيهات لإنشاء موسيقى سوارى الجيش التى ظلت تحوز مراكز متقدمة فى المهرجانات العالمية التى تقام لموسيقات الجيوش فى العالم.

(١٤٨)

وفى وزارته الرابعة (٢٤ يونيو ١٩٣٨ - ١٨ أغسطس ١٩٣٩) تواصلت سياسة زيادة تدعيم الجيش والاعتمادات المدرجة للقوات المسلحة ومشروعات الدفاع الوطنى، والوقاية المدنية.

كما بدئ فى عهده فى إنشاء مصانع مصرية للأسلحة الصغيرة والذخيرة والمفرقعات. بتكاليف مليون جنيه تصرف على ٣ سنوات.

فى عهده تم اعتماد لإنشاء قوة بحرية للدفاع عن شواطئ مصر تشكل من باخرة للحراسة و٤ لاقطات للألغام و٤ قوارب طوربيد بتكاليف مليون جنيه.

وقررت وزارته تعميم التعليم العسكرى بمعاهد التعليم الثانوى والجامعة وجعله إجباريًّا.

(١٤٩)

وعلى وجه العموم فقد تمت زيادة ميزانية الحربية للعام المالى ٣٨/ ١٩٣٩ بمبلغ مليون جنيه من أجل:

- إنشاءات جديدة للمعدات الحربية والقوارب.
- والمبانى اللازمة لأربع بطاريات.
- وبلوك للأنوار الكاشفة للدفاع عن سواحل الإسكندرية.

(١٥٠)

ومن الجدير بالذكر أن محمد محمود كان صاحب القرار الخاص باعتماد مبلغ ١٦٠ ألف جنيه لإنشاء طريق من الإسماعيلية غربًا إلى حدود فلسطين شرقًا، أى طريق سيناء الأوسط.

(١٥١)

ونأتى إلى مجال الطيران الحربى:

أشرنا من قبل إلى أن محمد محمود باشا ضم قسم الطيران المدنى إلى سلاح الطيران الملكى، وقد استصدر محمد محمود هيكلاً تنظيميا لضباط سلاح الطيران. وبدأ التوسع فى افتتاح مدارس تعليم الطيران وتم شراء ٢٣ طائرة متوسطة لتعليم طلاب كلية الطيران الملكية.

وفى أول عهده رخص محمد محمود لوزارة الحربية بشراء ٦ طائرات جديدة لإنشاء سرب جوى بتكاليف ٧٧٠٠ جنيه، وانتهى الأمر بإنشاء سربين جديدين فى سلاح الطيران الحربى، وتولى تدبير ميزانيات المدافع والمهمات والأجهزة الفنية اللازمة لتجهيز ١٨ طائرة.

ولما كان قد تم تخصيص مطار الدخيلة للطيران الحربى، وافق مجلس الوزراء فى عهد محمد محمود على تجفيف جزء من بحيرة مريوط بالإسكندرية لإقامة ما يعرف الآن بمطار النزهة.

قبلت الحكومة دعوة المفوضية الفرنسية بمصر إلى سلاح الطيران المصرى لحضور افتتاح مطار بيروت فى ٦ يونيه ١٩٣٩، وتم إرسال ٣ طائرات مصرية للاشتراك بها فى الاحتفال.

(١٥٢)

وفى عهد محمد محمود تم إنشاء مصلحة وقاية المدنيين من الغارات الجوية، وقد تحولت هذه المصلحة بعد قليل إلى وزارة للوقاية المدنية. وأولى محمد محمود اهتماما خاصًا بشراء الأدوات والمهمات اللازمة للوقاية ضد الغارات الجوية، ولا ننسى أن هذه الغارات كانت شيئا جديدا على البشرية كلها.

وفى هذا المجال تم اعتماد ٣٥٠ ألف جنيه لشراء مليون كمامة لاستخدامها للوقاية من خطر الغازات السامة، و١٥ ألف كمامة من التى يستعملها رجال البولس والإسعاف والمطافئ. وشراء الأدوات والمهمات اللازمة لها.

كذلك تم اعتماد ١٠ آلاف جنيه لشراء ١٥٠ صفارة إنذار من شركة إريكسون السويدية (وبدون مناقصة) لتركيبها فى عواصم المدن. وتم شراء وصنع ١,٥٧٥ مليون كيس من أكياس الرمل لوقاية المبانى من خطر القنابل.

(١٥٣)

ومع كل هذا الإنجاز الذى حققته وزارات محمد محمود فى المجال العسكرى، فإن الدكتور عبدالعظيم رمضان ينبهنا إلى سلبية مهمة جدًّا فى أداء محمد محمود ووزارته،تمثلت فى التقصير

فى بناء الثكنات العسكرية التى كان بناؤها كفيلا بانتقال القوات البريطانية إليها، ومن ثم تجنيب البلاد ويلات الإغارات الجوية غير المميزة.

ويصور الدكتور عبدالعظيم رمضان فشل وزارة محمد محمود فى معالجة قضية الثكنات العسكرية على النحو التالى:

«وقد أساءت (أى وزارة محمد محمود باشا) بعد ذلك معالجة قضية الثكنات التى كان على القوات البريطانية أن تنتقل إليها بعد المعاهدة، على نحو أدى إلى بقاء القوات الإنجليزية عند نشوب الحرب العالمية الثانية منتشرة فى جميع أرجاء مصر!».

«فقد كان مفهوما أيام المفاوضات أن على مصر أن تدفع ثلاثة ملايين وثلاثة أرباع المليون من الجنيهات نصيبها فى بناء الثكنات، لكن بمقتضى اتفاقية الثكنات التى وقعها محمد محمود باشا مع الحكومة البريطانية، زادت التكاليف التى كان على مصر أن تدفعها إلى ستة ملايين أو أكثر حسبما تبلغ نصف التكاليف!

وقد ترتب على عجز مصر عن دفع هذا المبلغ فى بناء الثكنات، أن بقيت القوات البريطانية منتشرة فى البلاد، بدلا من أن تقيم فى ثكناتها!

وبالتالى أصبحت فى الوضع الذى يمكنها من التحرك بسهولة وسرعة لضرب التحركات الوطنية المصرية، وفرض إرادتها ـ كما حدث فى ٤ فبراير ١٩٤٢!».

«كما نتج عن ذلك أنه فى أثناء الحرب العالمية الثانية لم تميز الطائرات الألمانية المغيرة بين المصريين والإنجليز بسبب تغلغل القوات البريطانية فى جميع الأحياء الوطنية!».

■ ■ ■